وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: ...../ 2022

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

المذكرة موسومة بـ :

استخدام Camels في رقابة أداء البنوك التجارية

دراسة حالة: البنك الوطني الجزائري –تبسة-

من إعداد:

- بشيشي عفراء

إشراف الأستاذ (ة):

- د. شنن نبيل

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د. عثمان عثمانية	أستاذ محاضر –أ-	رئيســــــــا
د. شنن نبيل	أستاذ محاضر – ب-	مشرفا ومقررا
أ. مالكية أحميدة	أستاذ مساعد –أ-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2021-2022

الإهداء

إن الحمد لله أولا وأخيرا، من علي من فضله وبركاته وتوفيقه ما أتممت به هذه الدراسة، ولطالما لجأت إليه في النائبات فلم يردني، ولطالما طرقت بابه في الشدائد فكان نعم المعين، سبحانه وتعالى لا إله إلا هو ونعم المولى ونعم النصير.

دائما حينما حينما يشدو العزم، ويأتي الإنجاز من بؤرة العدم، ومقدار التمتع يكون بمقدار العطاء، وهذا ثمار ما حصدت أهديها:

إلى كل من رافقته في مسيرة العلم وأولهم المرشد الموجه "**أستاذي المشرف**".

إلى من أنار دربي وحياتي إلى البلسم الذي يشفي جراحي "**جدي إبراهيم**"

إلى واحة الأوطان والدرّة إلى أغلى جوهرة في الوجود "**جدتي الصالحة**"

إلى من رأيت في عينه معالم الطريق "**جدي عبّاس**".

إلى الحبيبة والقلب الذي يشع حنانا يليه حنان "**جدتي عارم**".

إلى رمز الكفاح والصبر والعطاء "**أمي الغالية**".

إلى روح الحب والوفاء "**أبي الغالي**".

إلى من رأيت في صدورهم رحابة الصدر ووسع الدنيا عمي" **رضا–حكيم–فوزي–نبيل**".

إلى الأخوال النادرون ومن اتخذنا منهم عزم الجبال على الوقوف "**محمد–طارق–اسماعيل–أسامة**".

إلى رفيقي وأنيسي منذ لطفولة أخي "**فاروق**".

إلى اللآلئ اللاتي أنرن دربي "**كوثر–تقوى–رحمة–عائشة**".

إلى من علموني أن الجهد بريق اللمعان خالاتي "**مريم– فاطمة الزهراء–خديجة**".

إلى الكواكب المنيرة ووسام النجاح عماتي "**زوبيدة– سمية– فاطمة الزهراء**".

إلى صديقتي ورفيقت دربي " **مريم بودبار**"

شكر و عرفان

قال الله تعالى:

بعد بسم الله الرحمن الرحيم: **"فاذكروني أذكركم واشكروا لي ولا تكفرون"** صدق الله العظيم.

الحمد لله الذي وفقنا في إتمام هذا العمل المتواضع وعملا بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله" صدق رسول الله.

أتوجه بجزيل الشكر إلى:

جميع معلمينا وأساتذتنا في جميع الأطوار التعليمية وكل من كان له تأثيرا ايجابيا في مسيرتنا الدراسية، وخاصة الأستاذ المشرف الأستاذ "**شنن نبيل**" الذي لم يبخل علي مجهوداته المبذولة في مساعدتي كما اتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.

شكر موصول كذلك لكل من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد **لكم منا جميعا فائق التقدير وكل الشكر.**

قائمة المحتويات

الصفحة

الإهداء .....

شكر وتقدير .....

مقدمة .....

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للبحث

تمهيد 02

المبحث الأول: الإطار النظري حول الرقابة المصرفية و معيار CAMLES..... 03

المطلب الأول:الرقابة المصرفية 03

المطلب الثاني:مدخل حول معيار CAMLES..... 06

المبحث الثاني: الدراسات السابقة 09

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة 09

المطلب الثاني: التعقيب على الدراسات السابقة..... 12

خلاصة الفصل 14

الفصل الثاني: استخدام معيار CAMLES لرقابة أداء البنك الوطني الجزائري

تمهيد 16

المبحث الأول: نتائج الدراسة التطبيقية 17

المطلب الأول:الطريقة المتبعة في الدراسة 17

المطلب الثاني:تقديم البنك الوطني الجزائري وكالة 483 –تبسة–..... 19

المبحث الثاني: تطبيق معيار CAMLES على البنك الوطني الجزائريBNA 16

المطلب الأول: نتائج الدراسة 26

المطلب الأول: مناقشة النتائج 33

خلاصة الفصل 39

خاتمة

1. اختبار الفرضيات 41
2. نتائج البحث 42
3. آفاق البحث..... 42

قائمة المراجع..... 43
الملخص..... 46
الملاحق..... 48

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
الشكل رقم 01	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	20
الشكل رقم 02	الهيكل التنظيمي للوكالة 483-تبسة-	23
الشكل رقم 03	نسب الربحية	30
الشكل رقم 04	نسب السيولة للبنك الوطني الجزائري	32
الشكل رقم 05	نسبة كفاية رأس المال	34
الشكل رقم 06	نسب جودة الأصول	34
الشكل رقم 07	الفجوة لتحليل حساسية البنك	37

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
الجدول رقم 01	متغيرات الدراسة وطرق قياسها	18
الجدول رقم 02	نسبة رأس المالي إلى الأصول	27
الجدول رقم 03	نسبة التصنيف المرجح	27
الجدول رقم 03	الإجابات على الاستمارة الموزعة من أجل تقييم جودة البنك	28
الجدول رقم 04	مختلف معدلات العائد على الأصول والملكية	29
الجدول رقم 05	نسبة السيولة	31
الجدول رقم 06	نسب تحليل حساسية البنك لمخاطر السوق	32
الجدول رقم 07	تصنيف رأس مال البنك الوطني الجزائري	33
الجدول رقم 08	تصنيف جودة الأصول	35
الجدول رقم 09	نسب كفاءة الادارة	35
الجدول رقم10	تصنيف ربحية البنك انطلاق من العائد على الاصول	36
الجدول رقم 11	تصنيف ربحية البنك انطلاق من العائد على متوسط الاصول	36
الجدول رقم 12	تصنيف ربحية البنك انطلاق من العائد على حقوق الملكية	36
الجدول رقم 13	تصنيف سيولة البنك	37

قائمة الملاحق

رقم الملحق	اسم الملحق	الصفحة
الملحق رقم 01	**القوائم المالية لسنة 2014**	
الملحق رقم 02	**القوائم المالية لسنة 2015**	
الملحق رقم 03	**القوائم المالية لسنة 2016 – 2017**	
الملحق رقم 04	**القوائم المالية لسنتي 2018 – 2019**	
الملحق رقم 05	**الملحق رقم 05: مخرجات برنامج SPSS 26**	

مقدمة

يعد القطاع الإقتصادي من أهم القطاعات الي يبرز مدى تطور وتقدم أي بلد، شاهدت الساحة المصرفية الدولية العديد من تطورات إثر التحولات التي يعيشها عصر العولمة بكل آلياتها ومتغيراتها إلى زيادة الإهتمام بمسألة الرقابة المصرفية فإن أي نظام مصرفي في العالم يحتاج إلى مجموعة من المبادئ والأسس حتى يقوم عليها وتعد الرقابة المصرفية أهمها، فهذه الأخيرة لا يمكن الإستغناء عنها لأنها الأداة التقييمية لمدى نجاعة أي نظام.

تخدم البنوك عدة فئات (إدارة البنك، الهيئة العامة للمساهمين، جمهور المودعيين، جمهور العملاء المستخدمين، التسهيلات الإئتمانية المختلفة، السلطات النقدية) يهمها جميعا أن يظل البنك سائر في أعماله على أحسن وجه وبذلك يجب تشديد الرقابة على المصارف ضمن قوانين مصرفية إستنادا إلى مقررات لجنة بازل ضمن تحقيق ما يعرف بالأمان المصرفي الذي يعني الإحاطة والحذر من المخاطر المصرفية.

يستخدم معيار CAMLES لتحليل وتقييم أداء البنوك وإكتشاف الخلل المالي قبل وقت مبكر، ويسمى هذا المعيار بالإنذار المبكر وهي أداة دائمة ومستمرة للتوجيه والإنذار والتقييم لمتخذي القرارات وواضعي السياسات بإحتمال تعرض البنك لأزمة ما، وتقوم بتعريفهم بإحتمالات الحدوث في الوقت المناسب وقبل وقوع الحدث لإنجاز ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية ومنعه من وقوع الأزمات، ويتكون النموذج من ستة مؤشرات (كفاية رأس المال، الربحية، السيولة، كفاءة الإدارة، الأصول، مخاطر السوق).

1.إشكالية الدراسة:

بناء على ما سابق تبادر لنا إجراء هذه الدراسة لمعرفة الإجابة على التساؤل الآتي:

ما مدى مساهمة نموذج CAMLES في الرقابة على أداء البنوك التجارية؟

ولمعالجة هذه الإشكالية، يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- هل يمتلك البنك كفاية رأس المال لتحقيق الملاءة؟

- هل تتميز الأصول التي يملكها البنك بالجودة؟

- ما مدى تحقيق ربحية وكفاية من أجل إستقرار البنك؟

- هل البنك له وفرة في السيولة من أجل التوظيف والإحتفاظ بها؟

- ما مدى حساسية البنك في مخاطر السوق ؟

- هل يملك البنك جهاز إداري ذات كفاءة في إدارة النموذج؟

2. الفرضيات:

للإجابة على الأسئلة الفرعية نقوم بوضع الفرضيات التالية:

- لا يملك البنك كفاية لرأس المال لتدعيم المخاطر.
- تتميز الأصول التي يمتلكها البنك بالجودة.
- يواجه البنك مشاكل حادة في الربحية.
- البنك لا يمتلك سيولة كافية من أجل الإحتفاظ بها والتوظيف.
- يدل على أن أداء البنك معقول وفي مستوى مقبول نوعا ما.
- يمتلك البنك جهاز إداري ذات كفاءة بالإدارة للبنك.

3.أهمية البحث وأهدافه:

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يسعى للتعريف بالرقابة المصرفية وإبراز مفهوم وأهمية معيار CAMLES في رقابة أداء البنوك التجارية. ويسعى البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف من أهمها:

- معرفة أهم الطرق والمؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في الرقابة على أداء البنوك (معيار camels.)
- توضيح كيفية عمل هذا المعيار في البنك الوطني الجزائري.

4. أسباب إختيارالموضوع:

لكل بحث علمي مبررات وممهدات لقيام الباحث به، ويرجع اختيارنا لموضوع الدراسة لعدة أسباب منها شخصية وموضوعية نختار منها ما يلي:

- الميول الشخصي لهذا الموضوع.
- طبيعة تخصص إقتصاد نقدي وبنكي.
- موضوع يخدم الجهاز المصرفي ويساعد على رقابة أداء البنوك التجارية .

5.المنهج المتبع:

5.المنهج المتبع:

وفقا لموضوعنا سنعتمد على المنهج الوصفي في الجانب النظري وتحديد أهم التعاريف التي يتطلبها البحث والمتعلقة به، أما الجانب التطبيقي على المنهج التحليلي الوصفي لما يتناسب مع طبيعة موضوع البحث من خلال تحليل مؤشرات معيار CAMLES.

6.حدود الدراسة:

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة تم تحديد إطارين زماني ومكاني:

- **حدود زمنية:** دراسة القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري في الفترة 2014-2019

- **حدود مكانية:** أدرج في هذا البحث مفاهيم حول رقابة البنوك التجارية ومعيارCAMLES .

7.هيكل البحث:

تمت معالجة إشكالية البحث المتمثلة في ما مدى مساهمة نموذج CAMLES في الرقابة على أداء البنوك التجارية، حيث قسم البحث إلى فصلين أساسيين قصد التعرف على جميع الجوانب المتعلقة بموضوع الرقابة على أداء البنوك التجارية، فتم تخصيص الفصل الأول للتطرق إلى أدبيات الدراسة حول الرقابة المصرفية ومفاهيم حول معيار CAMLES، كما تم عرض مجموعة من الدراسات السابقة التي تخدم الموضوع. أما الفصل الثاني فخصص للدراسة التطبيقية من خلال تبيان الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة بالإضافة إلى عرض ومناقشة النتائج.

الفصل الأول:
الأدبيات النظرية والتطبيقية للبحث

تمهيد

لإكتشاف أي أخطاء أو تجاوزات قد تحدث يستلزم رقابة ذاتية تشرف على تسيير البنك لمسايرة أي تطورات قد تحدث وتعتبر الرقابة المصرفية من أهم الوسائل لحماية البنك، ومعيار CAMLES أحد النماذج التي تستخدم في رقابة أداء البنوك التجارية. وبناءا على ما سبق سيتم التطرق إلى مفاهيم عامة حول كل من الرقابة المصرفية، ومعيارCAMLES . وكذلك لدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع بحثنا. وقسم الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول : الإطار النظري حول الرقابة المصرفية ومعيار CAMLES.**
- **المبحث الثاني : الدراسات السابقة**

المبحث الأول: الإطار النظري حول الرقابة المصرفية ومعيار CAMLES

يواجه النشاط المصرفي تحديات عديدة تستوجب على القائمين بادارة الجهاز المصرفي مواجهة تحديات التي تواجهه من تطورات اقتصادية وسياسية وتكنولوجية سريعة ومتلاحقة .

المطلب الأول: الرقابة المصرفية

1. **تعريف الرقابة المصرفية :**

تعتبر الرقابة واحدة من أهم وظائف البنك المركزي حيث هي المسؤولة عن تحقيق وجود جهاز مصرفي قوي وسليم. وقد شهد العالم انتشارا كبيرا في أعمال المصارف وتداخلها دوليا، كما أن المصارف قد تعرضت لاعسارات متكررة وهذا نتيجة للتوسع المفرط وازدياد المنافسة مما أدى الى تطوير الرقابة المصرفية من قبل السلطات المالية والنقدية لمقابلة متطلبات المرحلة الجديدة وحل تلك المشكلات.[1]

ترى **منصور منال** بأن الرقابة المصرفية هي مجموعة من القواعد والاجراءات والاساليب التي تسير عليها أو تتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية بهدف الحفاظ على سلامة المراكز المالية للبنوك توصلا الى تكوين جهاز مصرفي سليم وقادر على أن يساهم في التنمية الاقتصادية ويحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين وعلى قدرة الدولة والثقة بأدائها .

تقتصر الرقابة على الوقوف على وضع البنك في لحظة معينة الى مفهوم حيث يطلق على الرقابة بالمخاطر ومن ثم فقد أصبح الزاما على الجهات الرقابية أن تقوم بتطوير أساليب حديثة وإجراءات لمتابعة وتقييم البنوك وفقا لأسس مستمرة، وبحيث يتم اعطاء عناية خاصة لتحسين نوعية الرقابة الميدانية وتطوير النظم التي تساعد الجهات الرقابية على الوقوف على المتغيرات، وبوجه خاص لتدهور في الأوضاع المالية للبنوك في وقت مبكر.[2]

ومما سبق نستنتج أنها مجموعة من الإجراءات والأساليب المتبعة في متابعة مدى التزام واحترام البنوك للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليها بهدف الحفاظ على مركزها المالي وحمايتها من الوقوع في الأزمات.

---

2 إيمان زغود، **الانذار المبكر باستخدام نموذج لتقييم أداء البنوك التجارية** –مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر علوم اقتصادية – تخصص مالية بنوك-كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي- 2015ص14.

[2] محمد صالح السيقلي، **المبادئ الاساسية للرقابة المصرفية الفعالة في لجنة بازل للرقابة المصرفية 1997، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير**، إدارة أعمال كلية التجارة الجامعة الاسلامية غزة 2005 .

2. **أنواع الرقابة المصرفية :**

تتمثل أنواع الرقابة المصرفية فيما يلي :

1.2. رقابة داخلية:

يقصد بالرقابة الداخلية الرقابة التي تمارسها كل منظمة بنفسها على أوجه النشاطات والعمليات التي تؤديها والتي تمتد خلال مستويات التنظيم المختلف،[1] وتتولى هذه الرقابة أجهزة فنية للادارة العليا للبنك وتشمل الهيكل التنظيمي للبنك وجمع الإجراءات والمقاييس المتبعة للتأكد من الصحة الحسابية لما هو مدون في دفاتر الحسابات والسجلات، وحماية أصول البنك من السرقة أو التلف أو الضياع، ورقم الكفاءة الانتاجية للعاملين، وتشجيعهم على التمسك بالسياسات الادارية المرسومة أو الموضوعة، وتمارس هذه الأجهزة المتخصصة أعمالها بوسائل عدة من الوجود الفعلي المفاجئ، والزيارات الدورية (التفتيش)، والتدقيق المحاسبي، والتدقيق الاداري وفحص الأنظمة المختلفة المالية والادارية والمحاسبية للتأكد من أنها تضمن رقابة ذاتية من خلال الرقابة الثنائية والضبط الداخلي أما نتيجة هذه الأعمال فيتم دفعها في تقارير مكتوبة الى رئيس مجلس الادارة أو المدير العام وفق الترتيب المعمول به في البنك المعني، ومن ثم متابعة هذه التقارير حيث تدعو الحاجة الى ذلك.[2]

2.2. رقابة خارجية:

تعتبر الرقابة الخارجية عملا متمما للرقابة الداخلية، ذلك لأنه اذا كانت الرقابة الداخلية على درجة عالية من الاتقان بما يكفل حسن الأداء، فانه ليس ثمة داع عندئذ الى رقابة أخرى خارجية لذلك فان الرقابةالخارجية في العادة تكون شاملة أي غير تفصيلية.[3] ويقوم بهذه الرقابة مدققو حسابات قانونيون خارجيون غير مرتبطين بالادارة العليا للبنك حيث يتم تعيينهم بقرار من الهيئة العامة للمساهمين في اجتماعها السنوي العادي وفقا على مايلي :

على كل بنك مرخص أن يعين من فاحص الحسابات القانونيين المرخصين بالعمل سنويا، مدققا لحساباته شريطة أن لا يكون هذا المدقق مدينا للبنك وألا يكون له منعة فيه.وألا يكون مديرا أو موظفا أو مستخدما أو وكيلا للبنك المرخص، وإذا تأخر البنك المرخص في تعيين مدقق لحساباته لمدة تتجاوز ثلاثة شهور فالبنك المركزي عليه أن يعين مدققا مرخصا له.وعلى مدقّقي البنوك المرخصة إرسال نسخ من

[1] محمد أحمدعبد النبي، **الرقابة المصرفية**، زمزم الأردن الطبعة الأولى 2010 ص39.

[2] عبد الكريم طيار، **الرقابة المصرفية**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، الطبعة الثانية، 1988 ، ص 388.

[3] نفس المرجع ، ص 389.

تقاريرهم المستخدمة تفاصيل تدقيق ومراجعة حسابات البنوك المرخصة ووثائقها الأخرى إلى البنك المركزي مباشرة، كما وأن البنك المركزي عليه أن يطلب من مدقق حسابات البنك المرخص أية معلومات إضافية عن أوضاع البنك المرخص الذي دقق حساباته.

3.2. رقابة البنك المركزي:

تمثل رقابة الجهات الرسمية من خلال البنك المركزي والذي يمارسها بواسطة أجهزة فنية متخصصة وبوسائل وأدوات مختلفة، وتتبع صلاحيات البنك المركزي في رقابة من خلال قانونه الخاص، وقانون البنوك، وقانون مراقبة العملة الأجنبية، وغيرها من الأنظمة والتعليمات والمذكرات والبلاغات الصادرة استنادا الى هذه القوانين، يضاف الى ذلك قيام أجهزة الرقابة المتخصصة في البنك المركزي بجولات تفتيشية وزيارات مفاجئة للبنوك وفروعها، وطلب تزويد الدائرة المختصة بمراقبة البنوك ببيانات وكشوفات دورية.[1]

3. **أساليب الرقابة المصرفية:**

وفقا للتحديات والمستجدات التي واجهت النظام المصرفي ومقترحات لجنة بازل ينبغي أن يتم اجراء الرقابة المصرفية من خلال أسلوبين على النحو التالي:

1.3. الرقابة المكتبية:وذلك من خلال البيانات الدورية سواء التي تتعلق بالوضع المالي وبالمتطلبات الرقابية، والتي يتعين على كل بنك موافاة السلطة الرقابية بها وذلك على أساس بيانات البنك فقط أو على أساس بيانات البنك فقط أو على أساس مجموعة البنك على أن ترد البيانات الأخيرة من خلال البنك الأم للمجموعة أو كليهما، كما تطلب السلطة الرقابية بيانات عن الشركات التابعة غير المصرفية.

2.3. الرقابة الميدانية: الرقابة الميدانية مسؤولة عن التحقق من صحة البيانات الدورية التي ترد الى السلطة الرقابية، والوقوف على مدى كفاية نظم وادارة المخاطر بالبنك وسلامة نظم الرقابة الداخلية، وكذلك الوقوف على مدى جودة الأصول فضلا عن التحقق من استمرار التزام البنك بالشروط التي منح الترخيص على أساسها ويتم تحديد مختلف نقاط الضعف التي يتم اكتشافها ومتابعة البنك لاتخاذ الاجراءات التصحيحية.

[1] المرجع السابق ،ص ص 388-390.

وفي حالة اسناد مهمة الرقابة الميدانية الى مراقبي حسابات خارجيين، فيتعين توافر المؤهلات العلمية الكافية لهؤلاء المراقبين بالاضافة الى حق السلطة الرقابية في الاعتراض على تعيين أي منهم. وعلى السلطة الرقابية أن تحد من المتطلبات الرقابية على ما ينبغي تطبيقه. ويقصد بالرقابة المجمعة على البنك الأم (بفروعه الداخلية والخارجية) والشركات التابعة له التي تقوم بنشاط مماثل كوحدة واحدة.[1]

المطلب الثاني: مدخل حول النظام CAMLES

1. نشأة وتطور معيار CAMLES

لقد اختلفت أراء الكتاب والاقتصاديين حول نشأة وتطور معيار CAMLES وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل مستخدمي هذا المعيار وذلك بسب المشكلات المصرفية التي تعرضت لها في عام 1933 وأعلن بموجبها عن إفلاس أزيد من 4 آلاف مصرف محلي، وكان ذلك لأسباب انتشار مؤسسة الودائع المصرفية، حيث تعرض النظام المصرفي بأكمله لظاهرة فقدان الثقة وتدافع الجمهور نحو المصارف لحسب ودائعه ثم حدث انهيار مماثل في عام 1988 أدى إلى فشل 221 مصرف.

ولقد أشارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الإحتياطي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف وقد توصل المحللون الاقتصاديون إلا أن نتائج التي أظهرها استخدام هذه الطريقة في كشف أوجه الخلل بالمصارف ومدى تحديد سلامتها المصرفية كانت أفضل من النتائج التي أستخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبع كما أثبتت الدراسات أيضا مقدرة هذه الطريقة على تحديد درجة المخاطرة بالمصرف، قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار ولذلك فقط طالب الكثير من المحللين بضرورة نشر هذه النتائج للجمهور بغرض تمليكهم بالحقائق ورأى هؤلاء الباحثون ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار CAMLES ضمن البيانات المالية السنوية التي يفسح عنها المصرف للجمهور وهو إحدى الدعامات الأساسية التي يقوم عليها لجنة بازل الثانية .[2]

تشير كلمة CAMLES إلى الحروف الأولى من العناصر المكونة لهذا النظام والتي تشمل 6 عناصر من كفاية رأس المال (Capital Adequany)، نوعية الأصول (Asset Quality) والإدارة (Managment) والربحية (Earning) والسيولة (Liquiditiy) وحساسية ومخاطر السوق (Sensitivity To Market Risk).

[1] محمد أحمد عبد النبي، مرجع سبق ذكره، ص ص 43-44.

[2] محمد البشير بن عمر ، أحمد نصير ، **تقييم أداء البنوك باستخدام نموذج CAMELS** ، مجلة إضافات اقتصادية ،جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي ، الجزائر، العدد 2 ، 2017 ، ص 33.

يقوم نظام CAMELS على أساس تصنيف خماسي يتراوح من 1 إلى 5 حيث أن التصنيف واحد يعتبر الأفضل وهو يعكس سلامة عمليات البنك بوجود ممارسات قوية للأداء وإدارة المخاطر، بينما يعتبر التصنيف 5 التصنيف الأسوء للبنك لأنه يعكس أن أداء البنك غير مرضي ويشير لوجود احتمالية كبير

لفشل البنك ووجود تحديات كبيرة تواجهها الإدارة وعادة ما تكون الإجراءات المتبعة هذا من قبل السلطات الرقابية وتصفية البنك أو اللجوء للإندماج أو الاستحواذ.[1]

2. مفاهيم حول معيار CAMLES

يعرف معيار CAMELS بأنه عبارة عن مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، ويعد أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش. وتتمثل طريقة CAMLES في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه وتعتبر هذه الطريقة إحدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا الأخذ بنتائج معيار CAMLES والاعتماد عليها.[2] كما عرف من قبل لجنة بازل بأنه نظام رقابي لتقويم سلامة المؤسسات المالية على أساس موحد.[3]

3. مؤشرات نموذج CAMLES

تضم مجموعة من مؤشرات وتعرف بإطارCAMLES وتتكون من :[4]

1- كفاية رأس المال: يعتمد تقسيم رأس المال على مدى صلاحية النسب المتعلقة برأس المال مثل نسبة كفاية رأس المال، نسبة حقوق المساهمين الموجودات عدم وجود نقص في المخصصات...الخ

2 – نوعية الأصول: يعتمد تقسيم الموجودات على مدى خطورة الموجودات المصنفة و أهمية مبلغ وتوزيع الديون ونسبة الديون المصنفة إلى إجمال التسهيلات .....الخ.

---

[1] فوزان عبد القادر القيسي، **دراسة تطبيقية " CAMELS تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية استخدام نموذج CAMELS على البنوك التجارية الأردنية خلال فترة 2009-2014** ، 2016 ، ص 07.

[2] حنان تربعة، **أهمية نظام camels في تقييم أداء البنوك الجزائريين** ، دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري ، 2010 – 2013 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشهيد لخضر، الوادي، 2014 – 2015، ص 36.

[3] حسين محمود، **إمكانية استخدام نظام CAMELS في تقييم جودة الربحية في المصارف الإسلامية** (دراسة تطبيقية ، جامعة دمشق كلية الاقتصاد) ، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر ،قسم المصارف والتأمين ، ص 56.

[4] العيد صوفان طيب بولحية، **دور المؤشرات الحيطة الجزئية في التنبؤ بالأزمات المصرفية**، دراسة قياسية على الجهاز المصرفي خلال الفترة 2012 ، جامعة جيجل ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية ، العدد الخامس ، 2018 ، ص ص 90 – 91 .

3- نوعية الإدارة: إن جميع أعمال البنك نتاج عمل الإدارة وبالتالي فإن تصنيف الإدارة يعتمد على جانب الكفاءة التقنية والقيادة ومدى تقيد بالقوانين والتخطيط وفعالية أنظمة المعلومات الإدارية .....الخ.

4 – الربحية : تفسر مقدرة إرادات البنك على مواجهة الخسائر وتضم العائد العام على الموجودات، مدى ثبات إرادات البنك واستمراريتها.....الخ.

5 –السيولة : إن سوء تسيير السيولة قد يؤدي إلى إفلاس البنوك، خاصة تلك التي تعاني من مشكلة نقص الملاءة وتضم نسبة ودائع إلى القروض نسبة الأصول السائلة إلى إجمال الأصول ...الخ.

6– درجة حساسية مخاطر السوق: تتعلق هذه بالمحافظ الاستثمارية للمؤسسات المصرفية، حيث أن هذه المحافظ تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية والأسهم والسندات الحكومية والأجنبية والمشتقات المالية وكل هذه الأدوات تخضع لمخاطر مختلفة .

4. مميزات وعيوب معيار CAMLES

يمكن تلخيص أهم مميزات معيار CAMLES كما يلي:

- تصنيف البنوك وفق معيار موحد .
- توحيد أسلوب كتابة تقارير التفتيش والرقابة .
- اختصار زمن التفتيش والرقابة بالتركيز على 6 بنوك رئيسية وعدم تشتيت الجهود للتفتيش بنود غير ضرورية أو مؤشرة على سلامة الموقف المالي للمصرف.
- الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير.
- عمل التصنيف الشامل لنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقيا لكل مصرف على إحدى ولكل مجموعة متشابهة من المصارف، ورأسيا لكل عنصر من العناصر الأداء المصرفي الستة المشار إليها الجهاز المصرفي ككل.

ويمكن إيجاز أهم عيوب معيار CAMELS فيما يلي:[1]

- يعتمد على معيار على تقسيم البنوك للمجموعات متشابهة حسيب الموجودات باعتبار أن المتوسط قيم نسب المستخدمة يعبر عن مجموعة ككل هذا بالرغم من ان المتوسط يختلف باختلاف ملحوظ بالبنك لآخر داخل المجموعة نفسها وبالتالي فهو لا يعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة.

[1] حسين محمود، مرجع سبق ذكره، ص ص 63-64.

- يعتمد المعيار على قياس الأداء استنادا على المصارف الأخرى المكونة من مجموعة الشبيهة، وعليه في حالة حدوث أي تغير هيكلي يطرأ على أداء تلك المجموعة أو على أداء النظام المصرفي كالكل فهو عادة لا يتم تغيير مؤشرات وفقا لذلك عند احتساب درجات التصنيف النهائي .
- أعطى النظام لكل العناصر أوزانا وإنه من صعوبة المكان تثبيتها طوال فترات تقييم دون إعطاء اعتبار للمتغيرات وهذا أيضا قد يقلل من دقة المعيار ونتائجه.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

سنحاول من خلال هذا المبحث الخاص بالدراسات السابقة عرض بعض الدراسات التي لها علاقة بالموضوع من مختلف جوانب الدراسة الحالية والتي تساعد على إتمام الدراسة الميدانية وكذالك النظرية و ذالك بهدف معرفة النتائج المتوصل اليها و الأدوات المستخدمة في التحليل حيث سنتعرض في المطلب الأول لدراسات سابقة عربية وأجنبية، و المطلب الثاني سنتطرق الى أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات الحالية و السابقة.

المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية والأجنبية

1. الدراسات العربية

1.1. دراسة حمودي يمينة ودريد سلمى، سنة 2019، بعنوان "تقييم أداء البنوك التجارية بإستخدام مؤشر) CAMLES. دراسة حالة بنك الخليج الجزائر AGB خلال الفترة 2013-2017"

هدفت هذه الدراسة الى ابراز ملامح الأساسية لتقييم الأداء و دوره في نجاح مختلف أوجه نشاط النوك التجارية و معرفة المؤشرات المكونة لمعيارCAMLES و بيان تأثيره على الموقف المالي لهذه البنوك وكذالك القاء الضوء على النموذج التطبيقي لمعيار CAMLES في البنوك التجارية بهدف معرفة دوره في تقييم الأداء لهذه البنوك، وتمثلت عينة الدراسة في بنك الخليج الجزائري AGB حيث تمحورت عليها دراسة حالة و تم إسقاط البحث عنها وذلك بإعتماد على القوائم المالية لهذا البنك و قد استخدمت هذه الدراسة مجموعة من النسب المالية و بعض الأدوات كمعالج جدول Exel و تم انتهاج المنهج الوصفي في الجانب النظري قصد الإجابة على الإشكليات و وصف متغيرات الدراسة و استخلاص أهم الدراسات العلمية ذات علاقة بالموضوع من أجل ما يتعلق بمعيار CAMLES.

توصلت الدراسة الى أن تقييم الأداء يعتبر اداة مهمة تميزها عن غيرها من الوسائل الأخرى و ذلك لحماية البنك من الفشل و مواجهة التغيرات كما تم التعقيب على اهم المؤشرات المالية من اجل قياس و تقييم الأداء المالي البنك .

2.1. دراسة بالقصور رقية و عمراوي حنان سنة 2021 بعنوان (تقييم أداء المصارف الإسلامية بإستخدام نموذج CAMLES) دراسة قياسية على المصارف الاسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2010-2016.

هدف الدراسة إلى تقييم أداء المصارف الاسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي وفقا لنموذج CAMLES للوقوف على نقاط القوة و الضعف و لزيادة ثقة المتعاملين معها و ابراز قدرتها التناتفسية و تأثير مؤشرات نموذج CAMLES على معدل العائد و على رأس المال و ذلك باستخدام نماذج البانل وتمثلت عينتها في 18 مصرفا اسلاميا عاملا في الخليج. وفق منهج وضعي في الجانب النظري حيث تطرق الى مفاهيم حول الأداء و التقييم و كذا عرض نموذج التقييم المصرفي، أما الجانب التطبيقي للدراسة تم الاستعانة بنماذج البانل في تقدير النموذجين لاختيار عناصر أثر CAMLES على أداء المصارف الاسلامية بالاعتماد على البرنامج الاحصائي EVIEWS10.

توصلت الدراسة لجملة من النتائج من أهمها:

- البنوك الاسلامية تمتاز بنسب ملاءة جيدة تتعدى الحدود الدنيا الموصى بها من قبل لجنة بازل و مجلس الخدمات المالية الاسلامية كما أنها تمتاز بارتفاع سيولتها نتيجة عدم توفر البدائل الاستثمارية قصيرة الأجل المقبولة شرعا نظرا لحرمة التعامل بالسندات و المشتقات المالية .

- كما أشارت النتائج أن الربحية والسيولة والحساسية لمخاطر السوق تعتبر أهم العوامل المؤثرة على ربحية البنوك محل الدراسة و لذلك لا بد من اخذها بعين الاعتبار في تحليل ربحية البنوك .

3.1. دراسة البشير بن عمر وأحمد نصير، سنة 2017 بعنوان : تقييم أداء البنوك التجارية واستخدام نموذج CAMLES حالة البنك الوطني الجزائري في فترة 2014 – 2015 م .

هدفت الدراسة الى معرفة تقييم أداء البنوك بصفة عامة و بصفة خاصة البنك الوطني الجزائري و أيضا معرفة أهم الطرق و المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم أداء البنوك و معيار CAMLES مع توضيح كيفية عمل هذا المعيار في البنك الوطني الجزائري وفقا للمنهج الوصفي بالنسبة للجانب النظري

حيث تطرق الى مفاهيم عامة حول الأداء و تقييمه و مؤشرات نموذج CAMLES، أما الجانب التطبيقي تم الاستعانة بنموذج CAMLES لاختبار أثر هذا النموذج على أداء البنك الوطني الجزائري.

أظهرت نتائج الدراسة أن نموذج CAMLES يعالج مشاكل البنوك في محاور و يقيس مواطن القوة و العمل على الزيادة فيها ونقاط الضعف يتم اكتشافها و تداركها و تصحيحها و العمل على تحسينها لتقييم اداء البنك ككل و أن البنك الوطني الجزائري نتائجه مرضية.

2. الدراسات الأجنبية

1.2. دراسة " Ihenetu Hyginus Iheanyi وIwo Sotonye " سنة 2017 بعنوان:[1]

"assessing the performance of nigeria's bants through CAMLES modeL".

هدفت هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى تقييم أداء بنوك نيجيريا باستخدام نموذج CAMLES و ترد الأهداف المحددة في تقييم تأثير كل من مكونات نموذج CAMLES على ربحية البنوك، واتبع المنهج التجريبي للدراسة و من نتائج الدراسة أن نموذج CAMLES قد استخدم بشكل كاف لتقييم أداء الصناعة المصرفية في نيجيريا و ذلك بناءا على تحليل من أهم النتائج الدراسة ما يلي :

- لا تؤثر كفاية رأس المال في بنوك نيجيريا بشكل كبير على ربحية .

- نوعية الأصول في البنوك النيجيرية لها تأثير سلبي على الربحية .

- أرباح البنوك النيجيرية ليس لها تأثير كبير على الربحية .

- إدارة السيولة في بنك نيجيريا ليس لها تأثير كبير على الربحية .

2.2. دراسة Hong Thanh Phom وآخرون سنة 2020 بعنوان:[2]

"Applyincs the CAMEL model to asses performance of commercial banns : empiricalendence from vietnam ".

تهدف الدراسة إلى التحقق في تأثير مكونات CAMLES على الأداء المالي للبنوك التجارية في فيتنام، حيث تم بناء ثلاثة نماذج قياسية باستخدام أربعة مؤشرات حاسمة لـ CAML كمتغيرات مستقلة (كفاية

[1] Ihenetu Hyginus Iheanyi , Iwo Sotonye, **assessing the performance of nigeria's bants through CAMLES model**, Journal of Accounting and Financial Management, Vol. 3 No. 1, 2017.

[2] Anh Huu Nguyen, Hang Thu Nguyen and Huong Thanh Pham, **Applying the CAMEL model to assess performance of commercial banks: empirical evidence from Vietnam**, Banks and Bank Systems, VOL 15, N^{0}02, 2020, pp177-186.

رأس المال و جودة الأصول و فعالية الادارة و السيولة المصرفية) والعائد على الأصول ROA، و العائد على الحقوق الملكية ROE وصافي هامش الفائدة NIM كنماذج بديلة لأداء المالي للبنوك التجارية المتغيرات التابعة، و تضمنت عينة البحث 31 بنكا تجاريا فيتناميا خلال فترة 6 سنوات من 2013 الى 2018.

أظهرت النتائج توافقا أفضل لنموذج تأثيرات الثابتة FEM من حيث منهجية البحث مقارنتا بالمربعات الصغرى العادية OLS و نموذج التأثيرات العشوائية REM وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن كفاية رأس المال و جودة الأصول و السيولة وكفاءة الإدارة تؤثر على أداء البنوك التجارية الفتنامية

-التشغيل مع المساهمة في إعادة الهيكلة المالية في النظام المصرفي التجاري في الفيتنام.

3- دراسة **Malihe Rostami** ، سنة 2015 ،بعنوان (CAMELS' Analysis In Banking Industry) .

هدفت هذه الدراسة الى استخدام طريقة تصنيف CAMLES لاختيار مؤشرات مهمة فعالة من كل فيئة ثم يتم مقارنت النسب المحسوبة مع متوسط الصناعة المصرفية، يمكن أن يساعد نموذج CAMLES المديرين على التحكم في البيانات المالية و المركز التنظيمي في الصناعة وتحليلها و توصلت الدراسة إلى أنه:

- لإعداد التقارير المالية التي تتكون من المزانية العمومية بيان الدخل و بيان التدفق النقدي وبيان التغيرات في حقوق الملكية و الملاحظات على البيان المالي و يمكن أن تظهر بعض نسب حالة المنظمة في المجتمع و الصناعة و هناك بعض أنظمة التصنيف لإظهار الموقف و بعض النقاط الخاصة للمديرين و جميع أصحاب المصلحة .
- معيار تصنيف CAMLES هو نموذج اعتراف بأن المنظمة ممكن أن تكون ناجحة و فيها نقاط ضعف.

المطلب الثاني: التعقيب على الدراسات السابقة

1. من حيث المنهج:

1- دراسة الطالبتين حمودي يمينة ودريد سلمى، حيث انتهجت المنهج الوصفي في الجانب النظري قصد الإجابة على الإشكاليات ووصف المتغيرات و استخلاص أهم الدراسات .

2- دراسة بالقصور رقية و عمراوي حنان: أتبعت المنهج الوضعي في النظري حيث تطرقت الى مفاهيم حول الأداء و تقييمه أما الجانب التطبيقي للدراسة تم الاستعانة بنماذج بانل في تقييم النموذجين لإختبار عناصر أثر CAMLES على أداء المصارف الإسلامية بالاعتماد على برنامج إحصائي Eviews10

3-دراست بشير بن عمر وأحمد نصير انتهجت المنهج الوصفي في الجانب النظري حيث تطرق الى مفاهيم حول الأداء وتقييمه و مؤشرات نموذج CAMLES ، أما الجانب التطبيقي تم الإستعانة بنموذج CAMLES.

4- دراسة ihenety hyginy iheanyi و lwo sotonye انتهجت المنهج التجريبي للدراسة.

دراستنا الحالية وصفية تحليلية لأنها تهتم على أخذ بعين الاعتبار وجهات النظر القائمين على بنك الوطني الجزائري BNA و تحليل الاتجاهات بالاستعانة بمجموعة من الأدوات الاحصائية، واستخدام منهجية أو أسلوب IMRAD.

2. من حيث المتغيرات و المقياس:

1- دراسة الطالبتين حمودي يمينة ودريد سلمى، اتجهت لإبراز الملامح الأساسية لتقييم الأداء و دوره في نجاح مختلف نشاط البنوك التجارية و معرفة مؤشرات نموذج CAMLES وبيان تأثير البنوك على الموقف المالي.

2- دراسة بالقصور رقية و عمراوي حنان: اتجهت الدراسة الى تقييم أداء المصارف الاسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي وفق للنموذج CAMLES لوقوف على نقاط القوة والضعف بها.

3- دراسة بشير بن عمر وأحمد نصير: اتجهت الى معرفة تقييم أداء البنوك بصفة عامة و البنك الوطني الجزائري BNA بصفة خاصة ومعرفت أهم طرق ومؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم أداء البنوك مع التوضيح عن كيفية عمل معيار CAMLES.

4- دراسة ihenety hyginy iheanyi و lwo sotonye اتجهت إلى تقييم أداء بنوك نيجيريا بإستخدام نموذج camles و ترد الأهداف المحددة في تقييم تأثير كل مكونات camles على ربحية البنوك.

5- دراسة،hang thu nguyen , Anhun nguyen , hong thanh phom اتجهت إلى التحقيق في تأثير مكونات camles على الأداء المالى للبنوك التجارية في الفيتنام

6- دراسة Malih Rostami اتجهت هذه الدراسة الى استخدام طريقة تصنيف كامل لاختبار مؤشرات مهمة و فعالة من كل فيئة يتم مقارنة النسب المحسوبة مع متوسط الصناعة المصرفية.

إعتمدت دراستنا الحالية في تحديد متغيرين وهما:

الرقابة المصرفية ومؤشر CAMLES، واعتبرت الدراسة الحالية مختلفة عن الدراسات السابقة لتناولها استخدام نموذج CAMLES في رقابة أداء البنوك التجارية بالإضافة أن كل الدراسات السابقة لم تتناول الرقابة المصرفية.

خلاصة الفصل

بعد تقسيم هذا الفصل الى مبحثين بحيث تم التطرق في الجانب الأول منه إلى الإطار ألمفاهيمي للرقابة المصرفية و معيارCAMLES ، حيث توصلنا الى أن الرقابة المصرفية تعتبر أداة مهمة لحماية البنك من الفشل و مواجهة التطورات، كما تم تعقيب مؤشرات نموذج CAMLES و مميزات و عيوب هذا النموذج .

كما ركزنا في الجانب الثاني من هذا الفصل على مجموعة من الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة ثم مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية ، و من خلال ما تطرقنا اليه في دراستنا النظرية سنحاول إسقاطه في الجانب النظري.

الفصل الثاني:
استخدام معيار CAMLES لرقابة أداء البنك الوطني الجزائري

تمهيد

تم إستعراض الجانب النظري للموضوع من خلال الفصل السابق فنحاول من خلال هذا الفصل إجراء عملية إسقاط لأهم المفاهيم النظرية التي قمنا بتناولها على البنك الوطني الجزائري BNA ،وسنحاول في الفصل تطبيق نظام المصرف الأمريكي CAMLES على هذا البنك محل الدراسة.

وبهدف تقديم هذه المحاولة تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

- **المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة**

- **المبحث الثاني : عرض نتائج الدراسة ومناقشتها**

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة

سنتطرق في هذا المبحث إلى الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، من خلال التعريف بعينة الدراسة ومصادر البيانات ثم إعطاء وصف نظري لأدوات الدراسة حتى يتسنى أخذ فكرة عامة على موضوع الدراسة.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة

1. متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة على الرقابة المعرفية في البنوك التجارية وذلك من خلال تطبيق نموذج CAMLES لتحليل القوائم المالية الخاصة بمؤشرات هذا النموذج.

1.1. المتغير التابع : الرقابة المصرفية في البنوك التجارية

2.1. المتغير المستقل: نموذج CAMLES

2. مصادر البيانات

- تم الإعتماد في هذه الدراسة على مراجع متنوعة من مقالات وكتب، مجلات، مذكرات

- دراسات لها علاقة بالموضوع .

- الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري www.bna.dz

- المقابلة وذلك لجمع معلومات تم إستخدامها في الدراسة (إستبيان في كفاءة الإدارة).

3. متغيرات الدراسة وطرق قياسها

حساب المؤشرات المالية من خلال مكونات النموذج أو النظام

الجدول رقم 01: متغيرات الدراسة وطرق قياسها

المتغير/المؤشر	الرمز	طريقة القياس
كفاية رأس المال C		
رأس المال إلى الأصول والالتزامات	X_1	إجمالي رأس المال/إجمالي الأصول والالتزامات
حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول	X_2	حقوق الملكية/ إجمالي الأصول
حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع	X_3	حقوق الملكية/إجمالي الودائع
جودة الأصول A		
القروض غير المنتظمة إلى إجمالي الأصول	X_4	القروض غير المنتظمة/حقوق الملكية
معدل التغير في عائد القروض والإيرادات المشابهة	X_5	(عائد القروض والإيرادات المشابهة آخر المدة – عائد القروض والإيرادات المشابهة أول المدة)/عائد القروض والإيرادات المشابهة أول المدة
إجمالي القروض إلى الأصول	X_6	إجمالي القروض/ إجمالي الأصول
كفاءة الإدارةM		
معدل التغير في المصاريف التشغيلية	X_7	المصاريف التشغيلية أخر المدة – المصاريف التشغيلية أول المدة/المصاريف التشغيلية أول المدة
المصاريف التشغيلية إلى إجمالي الأصول	X_8	المصاريف التشغيلية /إجمالي القروض
الأرباحE		
معدل العائد على الأصول	X_9	صافي الدخل/إجمالي الأصول
معدل العائد على الملكية	X_{10}	صافي الدخل/إجمالي حقوق الملكية
معدل العائد على الودائع	X_{11}	صافي الدخل/إجمالي الودائع
السيولةL		
معدل السيولة	X_{12}	النقد والأرصدة لدى البنك المركزي + أرصدة لدى البنوك/إجمالي الأصول
نسبة السيولة المرتبطة بالودائع	X_{13}	الأصول السائلة(نقد وأرصدة لدى البنك +أرصدة لدى البنوك)/إجمالي الودائع
القروض إلى الودائع	X_{14}	إجمالي القروض/إجمالي الودائع
الحساسية اتجاه مخاطر السوقS		
حساسية القروض	X_{15}	إجمالي القروض آخر المدة – إجمالي القروض أول المدة/إجمالي القروض أول المدة
حساسية أذون الخزانة	X_{16}	أذون الخزانة آخر المدة – أذون الخزانة أول المدة/أذون الخزانة أول المدة
حساسية قروض الأفراد	X_{17}	قروض الأفراد آخر المدة – قروض الأفراد أول المدة/قروض الأفراد أول المدة
حساسية قروض المؤسسات	X_{18}	قروض المؤسسات آخر المدة – قروض المؤسسات أول المدة/قروض المؤسسات أول المدة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الدراسات السابقة

المطلب الثاني: تقديم البنك الوطني الجزائري وكالة 483 –تبسة-

سيتم تناول التعريف بالبنك الوطني الجزائري ثم الوكالة 483بتبسة التي تعتبر موقع التربص، وأهم مهامه ووظائفه وذلك من خلال التعرض للنقاط التالية :

1.2. التعريف بالبنك الوطني الجزائري

أ. نشأة البنك الوطني الجزائري

يعد أول بنك تجاري وطني، أنشئ البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13جوان 1966، حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة كما تخصص إلى الجانب في تمويل القطاع الزراعي، إلا أنه في سنة 1982تمت إعادة هيكلته لينبثق عنه بنك جديد مهمته الأساسية التكفل بالقطاع الفلاحي ، وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية.[1] وفي سنة 1988أصدر قانون رقم 01-88بتاريخ 12جانفي1988المتضمن بتوجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي، كان له تأثيرات أكيدة على على تنظيم ومهام البنك الوطني منها:[2]

- خروج الخزينة من التداولات المالية وعدم تمركز توزيع الموارد من قبلها؛
- حرية المؤسسات في التوطين لدى البنك؛
- حرية البنك في أخذ قرارات تمويل المؤسسات.

ومع صدور قانون 99-10الصادر بتاريخ 14 أفريل1990المتعلق بالنقد والقرض سمح بصياغة جذرية للنظام البنكي بالتوافق مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلاد، هذا القانون وضع أحكام أساسية من بينها ، انتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه إلى تسيير ذاتي على غرار البنوك الأخرى، يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي، يؤدي كمهنة اعتيادية، كافة العمليات المتعلقة باستلام الأموال للناس، عمليات القروض وأيضا وضع وسائل الدفع وتسييرها تحت تصدق الزبائن، ويعتبر البنك الوطني الجزائري أول بنك حاز على اعتماده بعد مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ 05سبتمبر1995يقدر رأسمال البنك الوطني ب14600مليار دج، حيث في فترة 2009ارتفع إلى 41600مليار دينار جزائري ثم في الفترة 2018أصبح يقدر رأسمال البنك الوطني الجزائري ب 150000مليار دج.

ب. مهام البنك الوطني الجزائري

[1] الموقع الرسمي **للبنك الوطني الجزائري**، الموقع الالكتروني التالي:
https://www.bna.dz, 09/05/2021, 03:34.

[2] المرجع نفسه.

حدد قانون النقد والقرض مهام البنوك التجارية بما فيها البنك الوطني الجزائري كما يلي:

- تلقي الأموال من الجمهور وعمليات القرض؛
- وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل؛
- القيام بعمليات الإيجار المقرونة بحق خيار الشراء .
- القيام بعمليات الصرف، عمليات على الذهب والمعادن الثمينة والقطع المعدنية؛
- توظيف القيم المنقولة وكل منتوج مالي واكتتابها وشراءها وتسييرها وحفظها وبيعها؛
- الاستشارة والتسيير المالي والهندسة المالية وبشكل عام كل الخدمات الموجهة لتسهيل إنشاء المؤسسات أو التجهيزات وإنمائها مع مراعاة الأحكام القانونية في هذا المجال.

ت. الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

الشكل رقم (01)-الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

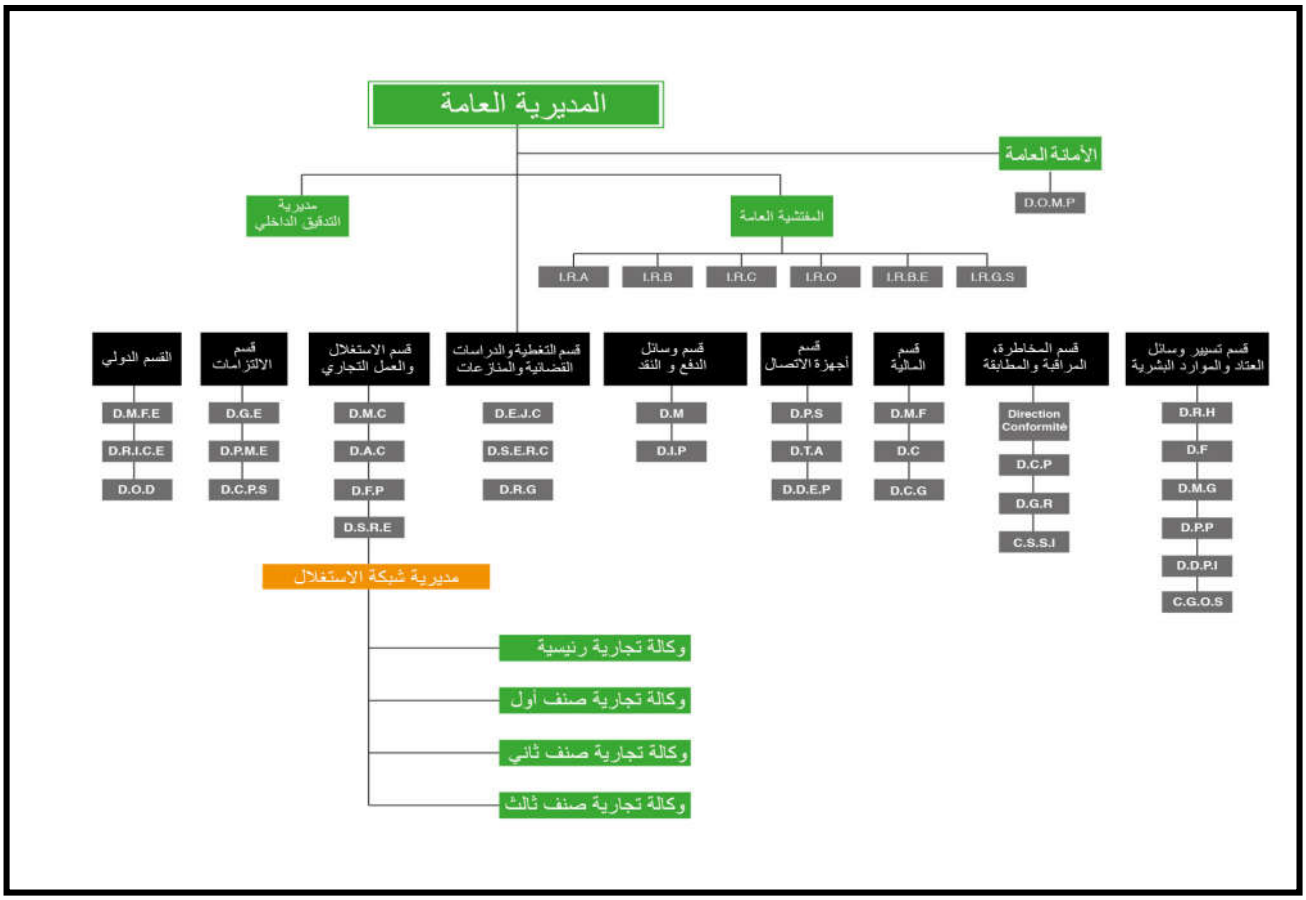

المصدر: موقع البنك الوطني الجزائري : https://www.bna.dz, 09/05/2021, 04 :07.

من خلال الشكل رقم (01) يتضح أن الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري ينقسم إلى:[1]

1 الهياكل الملحقة بالمديرية العامة

تتمثل في (الأمانة العامة؛ DOMP : مديرية تنظيم المناهج والإجراءات)

2- المفتشية العامة

تتكون من: (IRA:المفتشية الجهوية الجزائر العاصمة؛ IRB:المفتشية الجهوية البليدة؛ IRC:المفتشية الجهوية قسنطينة؛ IRO:المفتشية الجهوية وهران؛ IRBE :المفتشية الجهوية بجاية؛ IRGC :المفتشية الجهوية الكبير؛ DAI: مديرية التدقيق الداخلي).

3- الهياكل التابعة للقسم الدولي

تتمثل في: (DMFE: مديرية التحركات المالية مع الخارج؛ DRICE : مديرية العلاقات الدولية والتجارة الخارجية؛ DOD: مديرية العمليات المستندية).

4- الهياكل الملحقة بقسم الالتزامات

تتمثل في: (DGE: مديرية المؤسسات الكبرى؛ DPME: مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ DCPS: مديرية القروض للأفراد والقروض الخاصة).

5- الهياكل الملحقة بقسم الاستغلال والنشاط التجاري

وهي: (DMC: مديرية التسويق والاتصال؛ DAC : مديرية التقسيط التجاري؛ DSRE : مديرية دعم شبكة الاستغلال).

6- الهياكل الملحقة بقسم التغطية والدراسات القانونية والمنازعات

وهي: (DEJC: مديرية الدراسات القانونية والمنازعات؛ DSERC: مديرية المتابعة والتغطية وتحصيل القروض؛ DRG: مديرية تحصيل الضمانات).

7- الهياكل التابعة لقسم وسائل الدفع والنقد

(DE: مديرية النقد؛ DIP: مديرية وسائل الدفع).

8- الهياكل الملحقة بقسم أجهزة الإعلام

(DPS: مديرية الإنتاج والخدمات؛ DTA: مديرية التكنولوجيا والهندسة؛ DDTEP: مديرية تطوير الدراسات والمشاريع).

9- الهياكل الملحقة بقسم أجهزة المالية

1 الهيكل التنظيمي **للبنك الوطني الجزائري** على الموقع: https://www.bna.dz.. 10/05/2021, 14 :55

(DMF: مديرية السوق المالي؛ DCG: مديرية مراقبة التسيير؛ DC: مديرية المحاسبة)

10- الهياكل الملحقة بقسم تسيير وسائل العتاد والموارد

(DRH: مديرية الموارد البشرية؛ DF: مديرية التكوين؛ DMG: مديرية الوسائل العامة؛ DPP: مديرية المحافظة على الأملاك؛ DPPI: مديرية تطوير التراث العقاري؛ GGOS: مركز تسيير الخدمات الاجتماعية)

11- شبكة الاستغلال: تضم شبكة الاستغلال للبنك الوطني الجزائري 19مديرية جهوية للاستغلال، تشرف على 217وكالة تجارية من مختلف الفئات موزعة عبر كافة التراب الوطني.

2.2. التعريف بالوكالة تبسة (483)

سيتم التعريف بالوكالة من خلال العناصر الآتية:[1]

أولا- نشأة الوكالة 483-تبسة-

تعد من الوكالات التابعة للمديرية الجهوية عنابة ذات الرقم الاستدلالي 186، أنشأت الوكالة بمقتضى القرار الصادر في 13/4/1985وهي تعتبر وكالة فرعية للبنك الوطني الجزائري على مستوى ولاية تبسة، كما تحتل موقعا إستراتيجيا وسط المدينة ، شارع النصر تبسة، التابعة للمديرية الجهوية لولاية تبسة.

ثانيا- مهام الوكالة 483-تبسة-

تقوم الوكالة 483-تبسة- بمجموعة من المهام وهي كالآتي:[2]

- تحصيل الودائع؛
- فتح حسابات للأشخاص المعنويين والطبيعيين؛
- تقديم القروض؛
- خصم وتحصيل الأوراق التجارية؛
- تحصيل الشيكات وعمليات التحويل؛
- تأجير الصناديق الحديدية؛
- القيام بعمليات الصرف والتجارة الخارجية .

ثالثا- أهداف الوكالة 483-تبسة-

يخول للوكالة القيام بكل الوظائف المعتمدة في أي بنك تجاري سعيا لبلوغ الأهداف التالية:

- تحقيق الربحية لضمان الاستمرار؛

[1] معلومات مقدمة من طرف مصلحة الزبائن، **وكالة 483-تبسة-**، بتاريخ 2021/05/17، 00: 14.

2معلومات مقدمة من طرف مصلحة الزبائن، وكالة 483-تبسة-، **مرجع سابق.**

- جلب أكبر عدد ممكن من العملاء بتقديم أرقى الخدمات لهم والمحافظة عليهم وكسب المزيد منهم؛
- مواكبة كل التطورات التكنولوجية واستخدامها لتحديث الخدمات البنكية وتقديم كل ما هو حديث وسريع للزبون.

3.2. الهيكل التنظيمي للوكالة 483-تبسة-

سيتم توضيحه من خلال الشكل الآتي :

الشكل (02)- الهيكل التنظيمي للوكالة 483-تبسة-

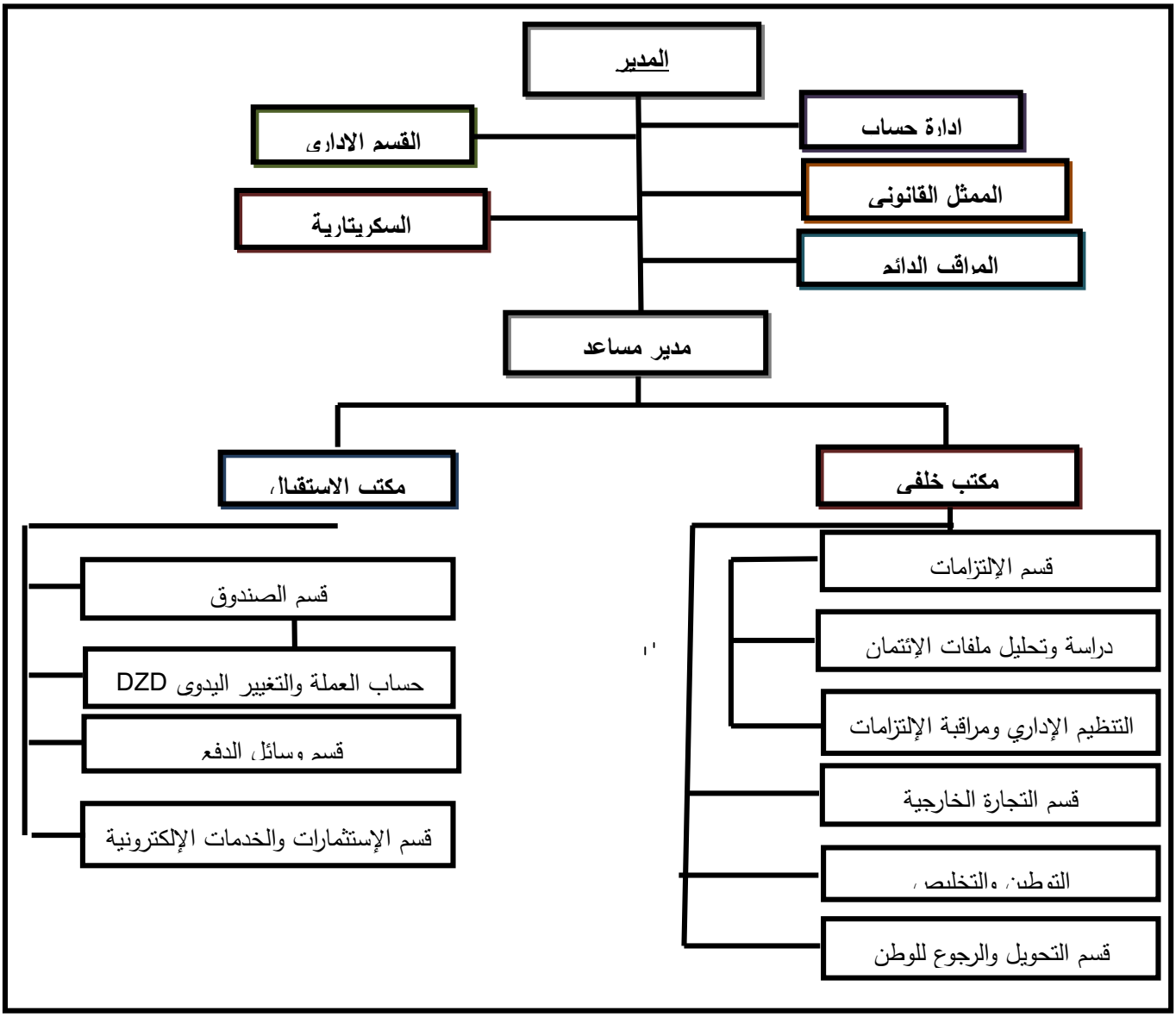

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على وثائق مقدمة من طرف وكالة 483-تبسة-

من خلال الشكل رقم (02) يتضح أن الهيكل التنظيمي للوكالة 483-تبسة- ينقسم إلى:

1-المدير: يعمل مدير الوكالة بناءا على سلطة الرئيس والمدير التنفيذي: يجب أن تتم ممارسة هذا الوفد بشكل كامل مع مراعاة، سواء فيما يتعلق بالعملاء والموظفين، يقوم مدير الفرع بوظيفة تمثيل سواء فيما يتعلق بالأشخاص المخولين أو هو الرابط الدائم والملتزم بين هؤلاء الممثلين المختلفينوالبنك، وتتمثل مهامه في:

- توحيد وتحديث جميع المعلومات الاجتماعية الاقتصادية المتعلقة بيئة الوكالة؛
- تطوير أعمال الوكالة في ظل ظروف جيدة والربحية وإدارة المخاطر؛
- رسم خطة العمل التجاري للوكالة، ضمان تنفيذ إجراءات التسويق التشغيلية، إنشاء منظمة مناسبة لضمان استمرارية نشاط؛
- تطوير وإرسال التقارير المختلفة المتعلقة بالنشاط.

2- المسؤول عن العميل: وتتمثل في: مصلحة مدير الحساب.

3- الممثل القانوني: يمارس المحامي دورا وقائيا ومتعدد الاستخدامات من أجل الحد من المخاطر القانونية التي قد تتعرض لها الوكالة، وتتمثل مهمتها في ضمان تطبيق القانون على جميع فروع الوكالة الدفاع عن مصالح البنك في حالة التقاضي وتقديم المشورة للفرق التشغيلية بشأن القضايا القانونية، وتتمثل مهامه في:

-يتمثل مهامه في المسائل القانونية إصدار الآراء القانونية إلى الأقسام المختلفة للوكالة (تعليمات التقاضي)؛

-تولي مسؤولية الدفع وحوادث تشغيل الحساب (إشعار لصاحب الطرف الثالث، المعارضة...الخ)؛

4- السكرتيرة: ومن بين مهامها:

- تنظيم وإدارة المواعيد الرسمية للمدير؛
- استقبال الفاكس وتأمين المكالمات الهاتفية للمدير وكذا الاتصالات بين الأقسام من داخل البنك أو خارجه.

5-نائب المدير: وهو المسؤول عن المكتب الأمامي بتنشيط وتنظيم ومتابعة وتنسيق ومراقبة الأنشطة وأيضا هو المسؤول الثاني بعد المدير أو المدير المساعد، من بينمهامه:

- تتبع شكاوى الزبائن ومحاولة إيجاد حلول لها؛
- النيابة عن المدير في بعض مهامه؛
- احترام المبادئ المتعلقة بالتعامل مع النقد وحفظه وكذلك تأمين الأموال؛

- تحقيق الأهداف التجارية المحددة للوكالة.

6- قسم المكتب الخلفي: يتمثل في قسمين:

6-1- قسم الالتزامات: تتمثل في:

- مصلحة دارسة وتحليل سجلات الائتمان؛

- مصلحة التنظيم الإداري ورصد الالتزامات:لضمان الإدارة الإدارية للملفات بالإضافة إلى المتابعة المنتظمة للالتزامات.

ومن مهامه الوظيفية:

- جمع الاتفاقيات والضمانات المطلوبة في التفويض الائتماني بالتعاون مع المحامي؛

- تعبئة الإعتمادات بعد التحقق من صحة الضمانات؛

- مراقبة استخدام الإعتمادات الممنوحة للعملاء مهما كان مستوى القرار؛

- إنشاء وتحديث ملف مخصص للضمانات التي تحتفظ بها الوكالة.

6-2- قسم التجارة الخارجية: هي مسؤولة عن جميع الأنشطة في مجال اختصاصها، وتشرف وتراقب تنسيق عمليات التجارة الخارجية التي تتم معالجتها في إطار الأحكام التنظيمية والعضوية السارية؛ من مهامه الوظيفية:

- مساعدة وتوجيه المتعاونين معها في إنجاز مهامهم؛

- التحكم في مطابقة وصدق وانتظام العمليات المسجلة خلال اليوم، من خلال الوثائق المقدمة لتوقيعه وتأشيرته؛

- التحقق من صحة عمليات التجارة الخارجية على نظام المعلومات الإحصائية وتحليلها ومركزتها ونقلها إلى الدوائر المعنية؛

- ضمان الصيانة السليمة للسجلات التنظيمية؛

- ضمان وضع إعلانات التوطين والموافقة في المواعيد المحددة.

7- قسم المكتب الأمامي: يتمثل في:

7-1- خدمة الصندوق:يوجد لها عدة أقسام نذكرها فيما يلي:

- صندوق العملة الوطنية؛

- صندوق العملة الأجنبية؛

- قسم الصرف

- قسم الخزينة والصرف؛

- قسم وسائل الدفع؛

- قسم الاستثمار ومنتجات النقود الإلكترونية .

وتتمثل مهامه في:

- ضمان معالجة أدوات الدفع الواردة من العملاء؛

- الإشراف والرقابة على تتم خلال النهار؛

- فحص وتسجيل أدوات الدفع (تسليم الشيكات والأوراق التجارية والتحويلات والمدينالمباشر...الخ)؛

- معالجة حالات رفض وسائل الدفع المختلفة خلال المواعيد النهائية المطلوبة.

2-7- قسم الاستثمارات ومنتجات النقود الإلكترونية: مسؤول عن إخراج الودائع والقسائم النقدية، ومن مهامه الوظيفية:

- مراقبة الودائع وملفات النقدية وتجديدها، أو سدادها مراقبة تطور الاستثمارات فيما يتعلق بخطة العمل التجارية والأهداف المسندة للوكالة؛

- إدارة استثمارات العملة؛

- إدارة المنتجات المالية والأسهم والسندات (الاكتتاب والمحاسبة والمكافآت والتعويضات)؛

- إدارة الطلبات وتسليم البطاقات المصرفية لحامليها؛

- إدارة التجار ومعالجة الشكاوى المتعلقة بالمدفوعات.

المبحث الثاني : تطبيق نظام CAMLES على البنك الوطني الجزائري BNA

وفق الشروط التي يتطلبها وعلى خطوات كما يلي :

المطلب الأول: نتائج الدراسة التطبيقية

1.1. كفاية رأس المال البنك الوطني الجزائري

والتي يتم حسابها من نسبة رأس المالي إلى الأصول، الجدول الموالي يوضح نسبة رأس المالي الأساسي إلى نسبة الأصول وذلك من أجل تصنيف رأس مال البنك.

الجدول رقم 02: نسبة رأس المال إلى الأصول

Les indications	2014	2015	2016	2017	2018	2019
Capital	41600000	41600000	41600000	41600000	150000000	**150000000**
Reserves	106245349	131029808	155567323	178987219	90573966	**114406150**
Provisions pour risqué et charges	23990196	33960614	38172236	30045156	30088761	**32089934**
Fond pour risqué binaires généraux	68044201	91380217	92063068	102041054	108112786	**119836510**
Resultat de exercise	29784457	29573515	31419896	29986747	35832184	**19064195**
Report a nouveau	5703142	5703139	5703139	5703139	5073139	**5073139**
Capital de base	97336734	33321127	36547811	91253236	22145365	**27153654**
Actif moyen	2620619206	2719081219	2719081219	2719081219	272214594	**272214594**
C	0.03	0.01	0.01	0.03	0.08	**0.09**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك BNA

نلاحظ من الجدول أعلاه أن رأس المالي للبنك الوطني في سنة 2014 بلغ 41600000 مليار دج، وهو ثابت إلى غاية سنة 2018، أين أصبح رأس المال في سنتي 2018 و2019 يقدر ب 150000000 مليار دج، وهو مؤشر جيد على ارتفاع رأس المال ويدل على زيادة الكفاية لرأس المال والنسب والمتبعة، بينما الأصول الأخرى غير مستقرة ومتذبذبة من سنة لأخرى وتتعاقب بين الارتفاع والانخفاض في قيمتها، ونلاحظ أيضا على مستوى رأس المال الأساسي للبنك الوطني الجزائري فهو في وتيرة منخفضة من سنة لأخرى إلى غاية سنة 2018 أين شهدت ارتفاع طفيفة في سنة .2019

2.1. **جودة الأصول للبنك الوطني الجزائري**

تعد الأصول ذات أهمية مميزة ومكانة هامة في معيار **CAMLES** ، ولمعرفة جودة أصول البنك، نقوم بحساب النسبة الآتية:

-**نسبة التصنيف المرجح**: وتقيس حجم المخصصات الديون المتعثرة من حقوق الملكية والمخصصات؛ والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 03: نسبة التصنيف المرجح

Les indications	2014	2015	2016	2017	2018	2019
Capital	41600000	41600000	41600000	41600000	150000000	**150000000**
Reserves	106245349	131029808	155567323	178987219	90573966	**114406150**
Prêts et créances sur les institutions financières	55145087	503338888	166797057	277338267	407271144	**419512117**
Prêts et créances sur la clientèle	1831665625	1515052812	1384912137	1622181004	1806662078	**2044508426**
Allocations totals	1886810712	2018391700	1551709194	1200519279	2213933222	**2464020543**
Droids de proprieties	147845349	172629808	172629808	163254781	373654782	**492549991**
A	0.927336	0.921210	0.899886	0.88007	0.85001	**0.792541**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك BNA

نلاحظ من الجدول أعلاه أن المخصصات الإجمالية تتزايد من سنة لأخرى، كما نجد أن مخصصات القطاع الخاص أكبر من مخصصات القطاع العام، ورأس المال مستقر.

3.1. كفاءة الإدارة

من أجل تقييم كفاءة الإدارة تم الاعتماد على بعض الأسئلة المتعلقة بموظفي بنك BNA وذلك في استمارة الاستبيان تم توزيعها على الموظفين، والممثلة فيما يلي:

- مستوى ونوعية إشراف مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه؛
- كفاءة وقدرة القائمين على الإدارة؛
- المقدرة على التخطيط وإدارة المخاطر؛
- فعالية نظم المعلومات؛
- كفاية نظم الرقابة الداخلية؛
- كفاية واستقلالية المراجعة الداخلية؛
- الالتزام بالقوانين والتعليمات؛
- الاستجابة لتوجيهات السلطة الرقابية ومراقبة الحسابات؛
- توافر كوادر مناسبة وتركز السلطة من عدمه؛
- ملائمة سياسة الأجور ومعاملات المديرين وكبار السن.

أجاب موظفي وكالة تبسة على 10استمارات من أصل 15 استمارة.

الجدول رقم 04: الإجابات على الاستمارة الموزعة من أجل تقييم جودة البنك

عبارات المحور	درجات القياس										المجموع		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	ممتازة		جيدة جدا		جيدة		متوسطة		ضعيفة					
	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%		
1	2	20	6	60	2	20	–	–	–	–	10	100	4.00	0.66
2	2	20	6	60	2	20	–	–	–	–	10	100	4.00	0.66
3	2	20	1	10	7	70	–	–	–	–	10	100	3.50	0.84
4	–	–	5	50	4	40	1	10	–	–	10	100	3.40	0.69
5	1	10	4	40	4	40	1	10	–	–	10	100	3.50	0.84
6	1	10	2	20	6	60	1	10	–	–	10	100	3.30	0.82
7	6	60	1	10	2	20	1	10	–	–	10	100	4.20	1.13
8	5	50	3	30	2	20	–	–	–	–	10	100	4.30	0.82
9	5	50	–	–	4	40	1	10	–	–	10	100	3.90	1.19
10	6	60	1	10	2	20	1	10	–	–	10	100	4.20	1.13

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الاستبيان باستخدام برنامجSPSS 26

نلاحظ من الجدول رقم 07، إجابات الموظفين على أسئلة الاستبيان المتضمن كفاءة الإدارة في بنك BNA، حيث نجد أن أغلب إجابات الأفراد تتجه نحو القبول (جيدة) وهي قيم جيدة نوعا، كما أن العبارة رقم 10 هي العبارة الأكثر أهمية من بين العبارات السابقة وذلك لكونها تحتوي على أكبر قيمة في المتوسط الحسابي.

4.1. الأرباح في البنك الوطني الجزائري

فيما يلي ملخص لأهم النسب المتعلقة بمؤشر الربحية من سنة 2014 إلى سنة 2019.

الجدول رقم 05: مختلف معدلات العائد على الأصول والملكية

Les indications	2014	2015	2016	2017	2018	2019
Allocations totals	1886810712	2018391700	1551709194	1200519279	2213933222	**2464020543**
Actif moyen	2620619206	2719081219	2719081219	2719081219	272214594	**272214594**
Droids de proprieties	147845349	172629808	172629808	163254781	373654782	**492549991**
Resultat de exercise	29784457	29579515	31419896	29986747	35832184	**19064195**
ROAA	0.011	0.012	0.012	0.011	0.132	**0.070**
ROE	0.201	0.171	0.182	0.184	0.096	**0.038**
ROA	0.016	0.014	0.02	0.024	0.016	**0.007**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك BNA

تم حساب العوائد وفق المعادلات الآتية:

$$ROAA = \frac{Resultat\ de\ exercise}{Actif\ moyen}$$

$$ROE = \frac{Resultat\ de\ exercise}{Droids\ de\ proprieties}$$

$$ROA = \frac{Resultat\ de\ exercise}{Allocations\ totals}$$

نلاحظ من الجدول أعلاه رقم 05، أن أصول BNA في تزايد بقيم متقاربة من سنة 2014 إلى غاية 2019، ومتوسط الأصول أيضا في تزايد من سنة الأخرى، حيث يظهر بأقل قيمة مقارنة بإجمالي الأصول، كما نلاحظ ثبات القيمة خلال السنتين الأخيرتين، بالإضافة إلى ذلك نجد صافي الدخل يتناقص ويتزايد بين سنة وأخرى.

ومن ملاحظة عنصر حقوق الملكية ند أنها تتزايد خلال سنتي 2014 و2015، ثم تتناقص بعدها خلال سنة 2016، لترتفع مرة أخرى في سنة 2018 وهكذا، وفيما يخص عوائد الربحية فنجد متذبذبة في النسب بين الارتفاع والانخفاض كما نجدها متقاربة نوعا ما.

ويمكن ترجمة معطيات الجدول في البيان الآتي:

الشكل رقم 03: نسب الربحية

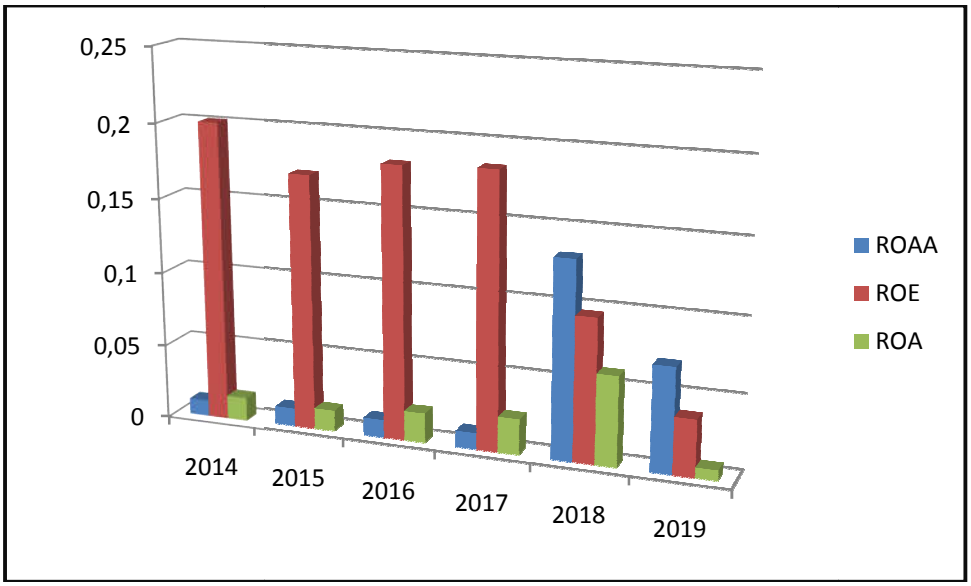

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 09 باستخدام برنامج Excel 07

ويتم انطلاقا مما سبق حساب متوسط العوائد الخاصة بمؤشر الربحية في بنك BNAكما يلي:

نسبة متوسط ROAA

$$= \frac{0.011 + 0.012 + 0.012 + 0.011 + 0.132 + 0.070}{6}$$

$$= 0.04$$

نسبة متوسط ROE

$$= \frac{\mathbf{0.201 + 0.171 + 0.182 + 0.184 + 0.096 + 0.038}}{\mathbf{6}}$$

$$= \mathbf{0.14}$$

نسبة متوسط ROA

$$= \frac{\mathbf{0.016 + 0.014 + 0.02 + 0.024 + 0.06 + 0.007}}{\mathbf{6}}$$

$$= \mathbf{0.02}$$

5.1. السيولة في البنك الوطني الجزائري

الجدول التالي يوضح نسب السيولة في البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2014 – 2019.

الجدول رقم 06: نسبة السيولة

Les indications	2014	2015	2016	2017	2018	2019
Caisse Banque central des cheque postaus trésor public	318233779	325840983	305734845	298863421	337316817	**431208241**
Dattes envers les institution financier	162789197	419633547	195741959	158992098	243452166	**454327409**
Dattes représentes par en titre	18638362	19020482	14245846	16428533	18685076	**2264122 8**
Autre passifs	288693599	107120613	140671583	110962924	117077585	**139136132**
Dattes eveners la clienteles	1742545916	1732218308	1673844881	1834455739	1982925888	**2103524686**
L	0.1826	0.1881	0.1827	0.1629	0.1701	**0.2049**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك BNA

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيم السيولة الحاضرة مطابقة لقيم الصندوق، البنك المركزي، مركز الصكوك البريدية لغياب الموجودات المالي وبالتالي فهي غير مستقرة ومتذبذبة بين الانخفاض والارتفاع خلال سنوات الدراسة، فيما نجد أعلى قيمة في سنة 2019، بينما الديون التي هي بذمة المؤسسة وديون السند وديون الأخرى هي أيضا غير مستقرة فهي تارة تنخفض ثم تارة ترتفع وذلك راجع لعوامل مختلفة، في حين نجد ودائع العملاء ترتفع من سنة لأخرى ما عدا سنتي 2015 و2016 التي شهدت انخفاض واضح. في حين نجد أن نسب السيولة متقاربة جدا خلال الفترة محل الدراسة، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم 04: نسب السيولة للبنك الوطني الجزائري

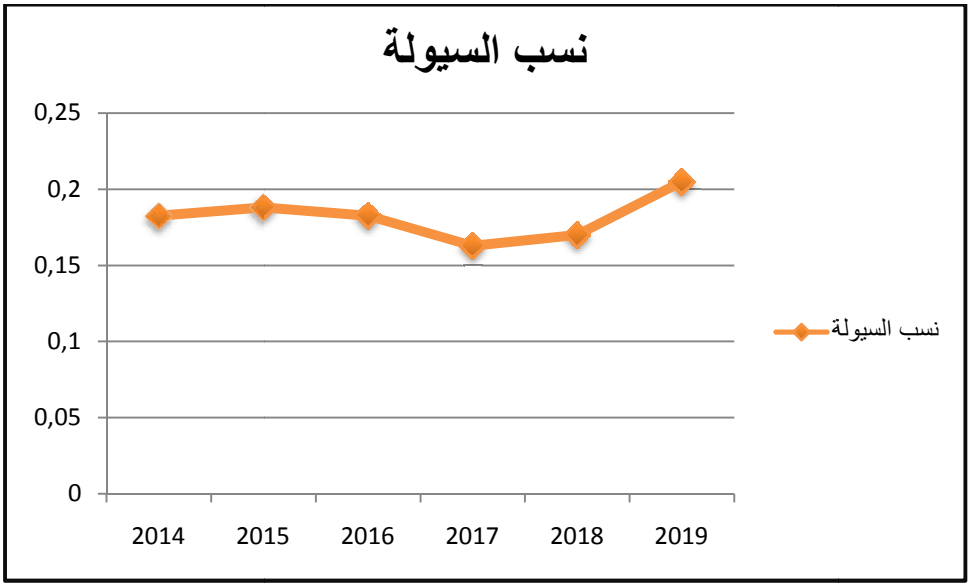

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 06 باستخدام برنامج Excel 07

6.1. تحليل حساسية البنك الوطني الجزائري

نقوم بتقييم حساسية البنك لمخاطر السوق وفقا للمعادلة الآتية:

وهي فجوة تقيس بين الأصول والالتزامات الحساسة للفائدة، ويوضح الجدول الموالي ذلك.

الجدول رقم 07: نسب تحليل حساسية البنك لمخاطر السوق

Les indications	2014	2015	2016	2017	2018	2019
Prêtes en céracés sur les institution financiers	55145087	503338888	166797057	277338267	407271144	**419512117**
Prêtes en céracés sur la clients	1831665625	1515052812	1384912137	1622181004	180662078	**2044508426**
Dattes envers les institution financier	162789197	41933547	195741959	158992098	243452166	**454327409**
Dattes représentes par en titre	18638362	19020482	14245846	16428533	18685076	**22641228**
Autre passifs	288693599	107120613	140671583	110962924	117077585	**139136132**
Dattes eveners la clienteles	2742545916	1732218308	1673844881	1834455739	198925888	**2103524686**
RSAs	**1886810712**	**2018391700**	**1551709194**	**1899519271**	**587933222**	2464020543
RSLs	**3212667079**	**1900292950**	**2024504269**	**2120839294**	**578140715**	2719629455
GAP	**-1325856367**	**118098750**	**-472795075**	**-221320023**	**9792507**	-255608912

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك BNA

من خلال الجدول أعلاه ارتفاع واضح لحقوق المؤسسات خلال فترة الدراسة من 2014 إلى غاية 2019، كما تعتبر أكبر قيمة في حقوق العملاء هي 2044508426 لسنة 2019، وهكذا، كما نجد إجمالي الأصول ذات الحساسية لتغيير سعر الفائدة متذبذبة بين الانخفاض

والارتفاع، وأيضا نفس الشيء بالنسبة للخصوم ذات الحساسية لتغيير سعر الفائدة.

* خطوات مكملة:

1. اختبار اعتدالية توزيع بيانات الدراسة (سميرونوف كولموجروف)؛
2. الإحصاءات الوصفية؛
3. معامل ارتباط بيرسون لقياس قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات؛

اختبارات الاستدلالية لصحة فروض الدراسة اعتمادا على الانحدار التدريجي

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة

1.2. تحليل كفاية رأس المال البنك الوطني الجزائري

لتحليل كفاية رأس مال البنك الوطني الجزائري، نوضح التصنيف في إطار نموذج CAMLES كما يلي:

الجدول رقم 08: تصنيف رأس مال البنك الوطني الجزائري

التصنيف	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة كفاية رأس المال	0.03	0.01	0.01	0.03	0.08	0.09
التصنيف السنوي	5	5	5	5	1	1
متوسط التصنيف						
التصنيف الإجمالي	4					

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسب رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول متذبذبة وغير مستقرةخلال فترة الدراسة حيث تنخفض من 0.03 سنة 2014 إلى 0.01 خلال سنتي 2015 و2016 ثم ترتفع إلى 0.03 في سنة 0.3، ثم تبدأ بالارتفاع مباشرة إلى غاية سنة 2019، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم 05: نسبة كفاية رأس المال

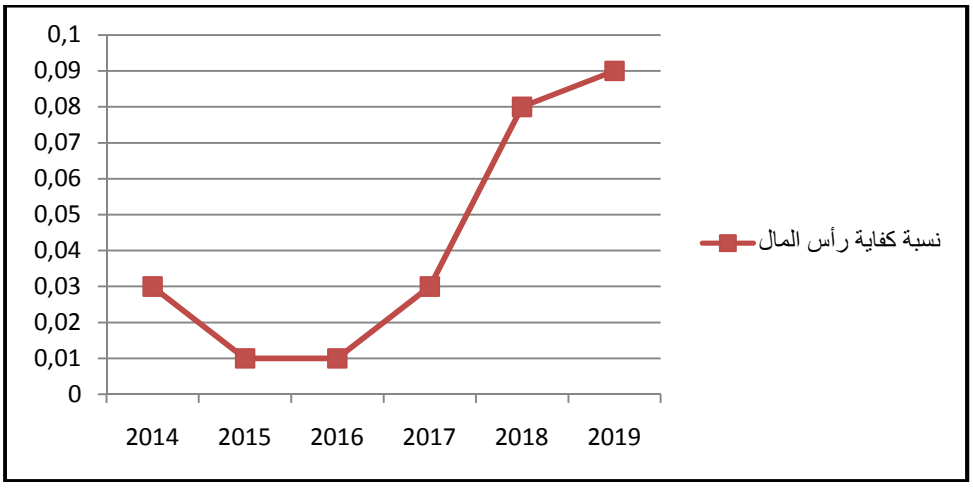

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02 باستخدام برنامج Excel 07

ومن هذه النسب نجد أنها لا تتوافق مع المتطلبات التنظيمية للملائمة البنكية، وبالتالي وجوب اتخاذ الخطوات الضرورية لتحسين نسبة كفاية رأس المال، كما نجد أنه تم منح التصنيف رقم 04 وفق نظام CAMLES مما يعني أن كفاية رأس المال أن البنك يشهد مشاكل حادة بسبب عدم كفاية رأس المال لتدعيم المخاطر، حيث يكون لديه مستوى عال من الخسائر والتي تتجاوز أكثر من 2/1 رأسماله.

2.2. تحليل جودة الأصول البنك الوطني الجزائري

نلاحظ انخفاض في نسب جودة الأصول من سنة لأخرى، كما هو موضح في الشكل أدناه:

الشكل رقم 06: نسب جودة الأصول

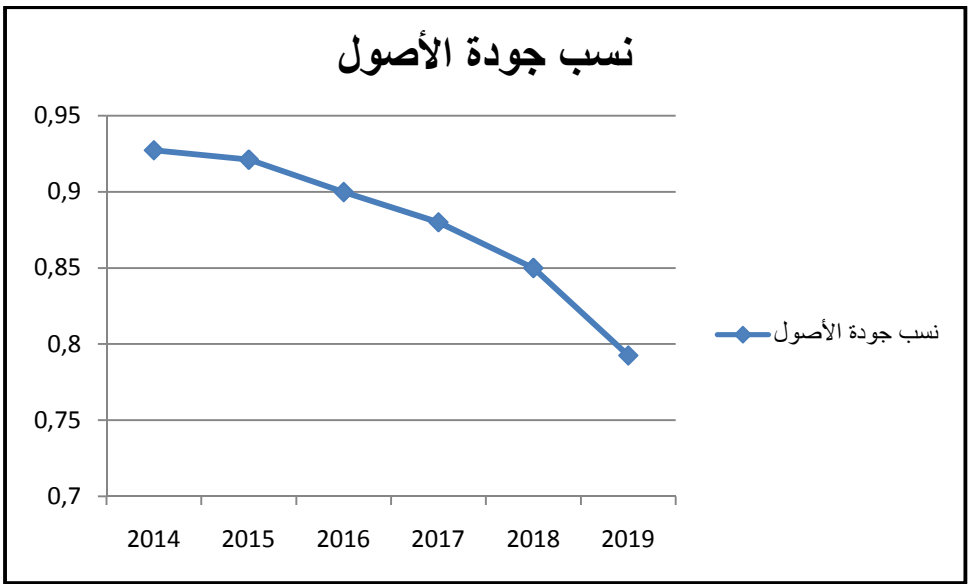

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 03 باستخدام برنامج Excel 07

نلاحظ أن نسب جودة الأصول تنخفض من سنة إلى أخرى، وبالتالي غير مستقرة خلال سنوات الدراسة ويعود ارتفاع النسبة إلى حجم الديون المتعثرة لدى البنك كبيرة ويؤدي ذلك إلى خسائر في القروض.

وانطلاقا من تصنيف CAMLES يتم تصنيف جودة الأصول بتصنيف مرجح كما يلي:

الجدول رقم 09: تصنيف جودة الأصول

التصنيف	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة التصنيف المرجح	0.927336	0.921210	0.899886	0.88007	0.85001	**0.792541**
التصنيف السنوي	5	5	5	5	5	5
متوسط التصنيف						
التصنيف الإجمالي	4					

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 03

من الجدول أعلاه نجد أنه قد تم منح التصنيف رقم 04 لنسب التصنيف المرجح الخاص بجودة الأصول، وبالتالي هناك ضعف في نوعية الأصول وإدارة القروض وأن مستوى المخاطر وكذلك مستوى الموجودات المصنفة مرتفع وغير مسيطر عليه بشكل كاف.

3.2. تحليل الإدارة

نلاحظ من الجدول رقم (04) ما يلي:

الجدول رقم 10: نسب كفاءة الإدارة في البنك الوطني الجزائري

الإجابة	النسبة
ممتازة	**0.3333**
جيدة جدا	**0.3448**
جيدة	**0.2857**
متوسطة	**1.6667**
ضعيفة	**0**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 04

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أكبر نسبة هي متوسطة في نسبة إدارة البنك، حيث بلغت 1.667 وهي مرتفعة مقارنة ببقية النسب، وهي تأتي في المرتبة الرابعة، وبالتالي تأخذ التصنيف رقم 04.

4.2. تحليل الارباح في البنك الوطني الجزائري

نلاحظ أن العائد على الأصول، والعائد على متوسط الأصول متقاربة إلى حد بعيد ويمكن اعتمادها في القياس للسنوات السابقة أو نظام التقييم، كما يظهر الرسم البياني أن النسب الربحية متذبذبة من سنة لأخرى وتنخفض إلى أقل قيمها في سنة 2019.

وانطلاقا من تصنيف CAMLES يتم تصنيف جودة الأصول بتصنيف مرجح كما يلي:

الجدول رقم11: تصنيف ربحية البنك انطلاقا من نسبة العائد على الأصول

التصنيف	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة التصنيف المرجح	0.011	0.012	0.012	0.011	0.132	0.07
التصنيف السنوي	4	4	4	4	4	4
متوسط التصنيف						
التصنيف الإجمالي	4					

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 05

من الجدول رقم 10 نجد أنه قد تم منح التصنيف رقم 04 لنسب التصنيف المرجح الخاص بعائد على الأصول.

الجدول رقم12: تصنيف ربحية البنك انطلاقا من نسبة العائد على متوسط الأصول

التصنيف	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة التصنيف المرجح	0.016	0.014	0.02	0.024	0.06	0.007
التصنيف السنوي	4	4	4	4	4	4
متوسط التصنيف						
التصنيف الإجمالي	4					

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 05

وهنا تم منح التصنيف لنسبة العائد على متوسط الأصول التصنيف رقم 04.

الجدول رقم13: تصنيف ربحية البنك انطلاقا من نسبة العائد على حقوق الملكية

التصنيف	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة التصنيف المرجح	0.201	0.171	0.182	0.182	0.096	0.038
التصنيف السنوي	2	2	2	2	4	4
متوسط التصنيف						
التصنيف الإجمالي	3					

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك BNA

وفي نسبة العائد على حقوق الملكية نجد أنه تم منح التصنيف 3.

ومنه نجد أن إجمالي التصنيف لربحية البنك يساوي 4 وبالتالي تم منح التصنيف 4 لمؤشر الربحية والذي يدل على أن البنك يواجه مشاكل حادة في الربحية، وقد يكون صافي الربح إيجابي ولكن غير كافي للاحتفاظ بالاحتياط الملائم، ولمنع الخسارة يتطلب وجود رقابة تنظيمية قوية لمنع الخسارة.

5.2. سيولة البنك الوطني الجزائري

بناءا على نتائج الجدول رقم 13 والشكل أعلاه، يمكن تصنيف سيولة البنك كالآتي :

الجدول رقم14: تصنيف سيولة البنك الوطني الجزائري

التصنيف	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة التصنيف المرجح	0.1826	0.1881	0.1827	0.1629	0.1701	0.2049
التصنيف السنوي	1	1	1	1	1	1
متوسط التصنيف						
التصنيف الإجمالي	1					

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 06

ومن الجدول أعلاه نجد أن سيولة البنك تم منحها التصنيف 1، والذي يدل على أن البنك تتوفر لديه أصول سائلة لتلبية تقلبات الودائع والطلب على القروض بشكل طبيعي، وهي كافية لمواجهة الالتزامات القصيرة، ومنه محدودية الاعتماد على عمليات الاقتراض بين المصارف الأخرى.

6.2. تحليل حساسية مخاطر السوق للبنك الوطني الجزائري

عند حساب الفجوة نجد أنها سالبة خلال السنوات 2014، 2016، 2017، 2019 بينما هي موجبة خلال سنتي 2015 و2018، وبالتالي فإن ذلك سيؤدي ارتفاع الفوائد التي تجعل البنك يخسر وانخفاضها تجعله يربح. والشكل الآتي يوضح ذلك، كما يلي:

الشكل رقم 05: الفجوة لتحليل حساسية البنك

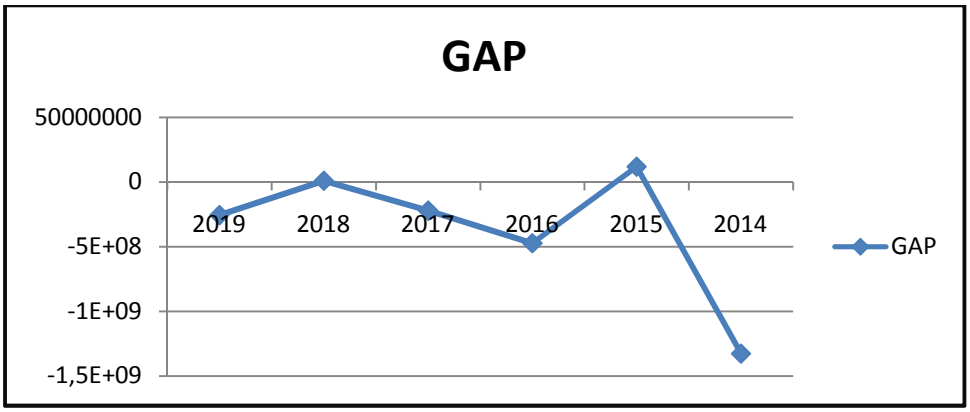

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 07 باستخدام برنامج Excel 07

التصنيف النهائي للبنك الوطني الجزائري

بعد إعطاء تصنيفات فردية لكل مؤشر من مؤشرات معيار CAMLES ، يمكن إعطاء تصنيف نهائي لهذا المعيار حيث أنه يجمع بين التصنيفات لكل مؤشر، كما يلي:

الجدول رقم15: التصنيف النهائي لمعيار CAMLES

المؤشر	2014	2015	2016	2017	2018	2019
تصنيف رأس المال	5	5	5	5	1	1
جودة الأصول	5	5	5	5	5	5
كفاءة الإدارة	3	3	3	3	3	3
الربحية	2	2	2	2	4	4
السيولة	1	1	1	1	1	1
تحليل المخاطر	-	-	-	-	-	-
التصنيف الفردي	3	3	3	3	2	2
متوسط التصنيف						

المصدر: من إعداد الطالبة

نلاحظ من الجدول أعلاه الذي يوضح التصنيف النهائي لنظام Camles، أن أنه قد تم منح التصنيف رقم 03، مما يدل على أن أداء البنك معقول وفي مستوى مقبول نوعا ما، وبالتالي يتطلب ذلك بعض الإرشادات الرقابية والتنظيمية ومنه على البنك اتخاذ القرارات المتعلقة بالإجراءات اللازمة لتصحيح الوضع.

خلاصة الفصل الثاني:

حولنا من خلال هذا الفصل اسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي بتطبيق نظام CAMLES على البنك الوطني الجزائري، حيث اعتمدنا في تحليلينا لمكونات هذا النموذج على مجموعة من نسب وتم التوصل الى وجود خلل في بعض المؤشرات والبعض الاخرمن المؤشرات سليم.

خاتمة

سعى هذا البحث لمعالجة الاشكالية باستخدام CAMLES في رقابة اداء البنوك التجارية، فحولنا ان نناقش هذا الموضوع من خلال الاجابة على الإشكالية الرئيسية **مامدى مساهمة نموذج CAMLES في رقابة أداء البنوك التجارية**؟، من الفصل النظري والتطبيقي سوف سوف نقدم اهم النتائج لتي تم التوصل اليها ثم تقدم باهم الاقتراحات والتوصيات.

1. **إختبار الفرضيات** :

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية للموضوع توصلنا الى نتائج اختبار الفرضيات كالآتي :

- **الفرضية الأولى** «::يساهم نموذج CAMLES في رقابة اداء البنك الوطني الجزائري وتوجيه مستخدمي القرار في البنك».

من خلال تطبيق نموذج على البنك الوطني الجزائري نستنتج انه يؤدي الى الرقابة على اداء البنك الوطني الجزائري من خلال معرفة الخلل قبل وقوعه وهذا مايساعد على متخذي القرار في مسار البنك إلى الافضل وأخذ التصنيف الكلي لخمس سنوات تصنيف 3 مما يؤدي الى قبول الفرضية .

- **الفرضية الثانية** «:لا يمتلك البنك كفاية لراس المال لتدعيم المخاطر».

بما أن الحد الأدنى المحدد من قبل لجنة بازل 8% وقد فرضه لبنك الجزائر على البنوك التجارية ونسب الملاءة التي حققها البنك خلال ستة سنوات هي 3%، 1%، 3 %، 8 %، 9 % وبحساب متوسط نحصل على النسبة4.16% وهذا مايؤدي القبول الفرضية.

- **الفرضية الثالثة :** « تتميز الاصول التي يمتلكها البنك بالجودة ».

من خلال ما سبق في تحليل اصول البنك الوطني الجزائري تبين ان حسب نظام التقييم المصرفي الامريكي تأخذ التصنيف رقم 5 خلال السنوات الخمس وبحساب متوسط التصنيف فان اصول البنك تأخذ التصنيف رقم 4 ولذلك هناك ضعف في نوعية الاصول مما يؤدي الى رفض الفرضية االثالثة.

- **الفرضية الرابعة :** « يواجه البنك مشاكل حادة في ربحية »

من خلال تحليل ربحية البنك تم منح التصنيف 4 0 لمؤشر الربحية والذي يدل على ان البنك يواجه مشاكل حادة في ربحية وهذا يؤدي الى قبول الفرضية الرابعة.

- **الفرضية الخامسة :**« البنك لا يمتلك سيولة كافية من اجل الاحتفاظ بها والتوظيف».

من خلال تحليلينا للسيولة ناخذ التصنيف رقم 01 لسنوات الخمس والذي يدل على ان البنك تتوفر لديه أصول سائلة لتلبية تقلبات الودائع والطلب بشكل طبيعي مما يؤدي الى قبول الفرضية الخامسة .

- **الفرضية السادسة :**« يمتلك البنك جهاز اداري ذات كفاءة بادارة البنك».

من خلال تحليلينا لكفاءة الإدارة ناخذ تصنيف رقم 04 ما يعني ضعف في الإدارة وأن الإدارة والمخاطر غير كفؤ إلى حد الذي يتناسب مع حجم البنك.

2. نتائج الدراسة :

توصل البحث إلى جملة من النتائج من بينها:

-لايمتلك البنك الوطني الجزائري كفاية راس المال لتحقيق ملاءة

-تتميز أصول البنك الوطني برداءة

-لايحقق البنك ارباح مرضية تحقق له الأمن والاستقرار والبقاء

-البنك توفر لديه اصول سائلة لتلبية تقلبات الودائع على القروض بشكل عادي .

-من خلال تصنيفات نموذج CAMLES فان اداء البنك معقول ومقبول نوعا ما .

3. توصيات الدراسة:

- تطبيق رقابة مصرفية وتطوير اساليبها لمواجهة المخاطر في البنوك التجارية.

- اعتماد البنك الوطني الجزائري نموذج من اجل معرفة الخلل الموجود في نظام هذا البنك.

- اهتمام البنك الوطني الجزائري بكل من كفاية راس المال والادارة والاصول الأرباح.

- ضرورة بذل المزيد من الجهود وذلك لمعرفة نقاط ضعف والحد من تفاقمها .

4. آفاق الدراسة :

فتحت الدراسة آفاق من النقاشات حول الموضوع الدراسة **استخدام** CAMLES**في رقابة اداء البنوك التجارية** والتي من بينها :

- معرفة فعالية الرقابة المصرفية واهميتها في البنوك التجارية .
- رقابة المصرفية ودورها في استقرار البنوك التجارية.
- تعرفنا على المؤشرات التي نستخدمها عند الاعتماد على نموذج CAMLES في رقابة على البنوك.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

1. أحمد صبحي العيادي – ادارة العمليات المصرفية والرقابة عليها –دار الفكر– عمان، الطبعة الأولى 2010.
2. محمد أحمد عبد النبي –الرقابة المصرفية– ،زمزم الأردن الطبعة الأولى 2010
3. عبد الكريم طيار – الرقابة المصرفية – ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر – الطبعة الثانية – 1988.
4. فوزان عبد القادر القيسي: دراسة تطبيقية " CAMELS تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية استخدام نموذج CAMELS على البنوك التجارية الأردنية خلال فترة 2009–2014 ، 2016 م.
5. حنان تريعة : أهمية نظام camels في تقييم أداء البنوك الجزائريين ، دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري ، bea 2010 – 2013 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشهيد لخضر ، الواد ، 2014 – 2015م.

المجلات:

1. د.محمد البشير بن عمر ، د أحمد نصير : تقييم أداء البنوك باستخدام نموذج CAMELS ، مجلة إضافات اقتصادية ،جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي ، الجزائر، العدد 2 ، 2017م.
2. د. العيد صوفان طيب بولحية: دور المؤشرات الحيطة الجزئية في التنبؤ بالأزمات المصرفية، دراسة قياسية على الجهاز المصرفي خلال الفترة 2012، جامعة جيجل، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، العدد الخامس، 2018م.
3. بالقصور رقية و عمراوي حنان، تقييم أداء المصارف الاسلامية بإستخدام نموذج CAMLES، دراسة قياسية على المصارف الاسلامية في دول المجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2010–2016)، مجلة الدراسات المحاسبة والمالية المتقدمة، الجلفة، العدد الاول، أفريل 2021

الرسائل:

1. محمد صالح السيقلي: المبادئ الاساسية للرقابة المصرفية الفعالة في لجنة بازل للرقابة المصرفية 1997 مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير – إدارة أعمال كلية التجارة الجامعة الاسلامية غزة 2005م .

المذكرات:

1. إيمان زغود –الانذار المبكر باستخدام نموذج لتقييم أداء البنوك التجارية –مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر علوم اقتصادية – تخصص مالية بنوك–كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي– 2015 م.
2. حسين محمود : إمكانية استخدام نظام CAMELS في تقييم جودة الربحية في المصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية ، جامعة دمشق كلية الاقتصاد) ، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر ،قسم المصارف والتأمين .
3. حمودي يمينة ودريد سلمى ، تقييم أداء البنوك التجارية بإستخدام مؤشر CAMLES (دراسة حالة بنك الخليج الجزائري)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، 2018–2019

الجرائد:

1. المواد 66 إلى 72، الأمر رقم 03 – 11، المتعلق بالقانون النقد والقرض 90–10، المؤرخ في 28 جمادة الثانية عام 1424هـ الموافق ل27 أوت 2003، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 50 .

المواقع الإلكترونية:

1. الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري.https://www.bna.dz.
2. الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري، https://www.bna.dz

المقابلات الشخصية:

1. معلومات مقدمة من طرف مصلحة الزبائن، وكالة 483–تبسة–.

المراجع الأجنبية:

1. Anh Huu Nguyen, Hang Thu Nguyen and Huong Thanh Pham, **Applying the CAMEL model to assess performance of commercial banks: empirical evidence from Vietnam**, Banks and Bank Systems, VOL 15, N^{0}02, 2020, pp177 ،186.
2. Ihenetu Hyginus Iheanyi , Iwo Sotonye, **assessing the performance of nigeria's bants through CAMLES model**, Journal of Accounting and Financial Management, Vol. 3 No. 1, 2017.

ملخص:

هدفت الدراسة الى رقابة البنك الوطني الجزائري باستخدام نموذج Camles خلال الفترة (2014 الى 2019)، ولتحقيق الهدف تمت دراسة الاشكالية التالية مامدى مساهمة نموذج Camles في رقابة اداء البنوك التجارية؟ واعتمدت على قوائم ماليةخاصة بالبنك الوطني الجزائري ونسب مالية لتحليل مؤشرات الستة الخاصة بالنموذج سالف الذكر . وتوصلت الدراسة الى ان هناك نقاط قوة ونقاط ضعف منها:

_ ان البنك لايملك كفاية راس المال لتدعيم المخاطر.

_هناك ضعف في نوعية اصول البنك.

_هناك مشاكل حادة في ربحية البنك .

_البنك يمتلك سيولة الكفاية لتلبية تقلبات الودائع وطلب على القروض.

_وفي الاخير نلاحظ ان اداء البنك ككل معقول وفي مستوى مقبول نوعا ما.

الكلمات المفتاحية : البنك الوطني الجزائري ، نموذج Camles ، رقابة مصرفية

Summary:

The study aimed to monitor the National Bank of Algeria using the Camles model during the period (2014 to 2019). To achieve the goal, the following problem was examined: how much did the Camles model contribute to the audit of commercial banks' performance? It relied on the Algerian National Bank's financial lists and financial ratios to analyse the six indicators of the above-mentioned model. The study found that there were strengths and weaknesses, including:

_ bank doesn't have enough money to support risk.

There _ a weakness in the quality of the Bank's assets.

_ there are severe problems with the bank's profitability.

_ Bank has sufficient liquidity to meet deposit fluctuations and loan demand.

Finally, we note that the Bank's performance as a whole is reasonable and at a fairly acceptable level.

Keywords: National Bank of Algeria, Camles model, bank control

الملاحق

الملحق رقم 01: القوائم المالية لسنة 2014

Bilan au 31 décembre 2014 En milliers de Dinars

ACTIF	Déc - 14
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux.	318 233 779
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	212
Actifs financiers disponibles à la vente	230 569 742
Prêts et créances sur les institutions financières	55 145 087
Prêts et créances sur la clientèle	1 831 665 625
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 032 319
Impôts courants - Actif	12 678 581
Impôts différés - Actif	643 381
Autres actifs	39 924 437
Comptes de régularisation	77 806 314
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	17 467 981
Immeubles de placement	
Immobilisations nettes corporelles	22 190 068
Immobilisations incorporelles nettes	261 760
Ecart d'acquisition	-
TOTAL DE L'ACTIF	2 620 619 286

PASSIF	Déc - 14
Banque centrale	
Dettes envers les institutions financières	162 789 197
Dettes envers la clientèle	1 742 545 916
Dettes représentées par un titre	18 698 362
Impôts courants - Passif	9 958 741
Impôts différés - Passif	389 090
Autres passifs	288 693 599
Comptes de régularisation	91 192 610
Provisions pour risques et charges	23 990 196
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements	
Fonds pour risques bancaires généraux	68 044 201
Dettes subordonnées	14 000 000
Capital	41 600 000
Primes liées au capital	
Réserves	106 245 349
Ecart d'évaluation	2 862 137
Ecart de réévaluation	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 142
Résultat de l'exercice (+/-)	29 784 457
TOTAL DU PASSIF	2 620 619 286

Compte de résultats de l'exercice 2014

En milliers de Dinars	Déc - 14
+ Intérêts et produits assimilés	111 560 106
- Intérêts et charges assimilées	-24 588 757
+ Commissions (produits)	1 785 268
- Commissions (charges)	-47 262
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	19
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	265 133
+ Produits des autres activités	132 073
- Charges des autres activités	-
PRODUIT NET BANCAIRE	89 106 580
- Charges générales d'exploitation	-15 871 056
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	-1 325 244
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	71 910 280
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	-74 801 315
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	42 787 301
RESULTAT D'EXPLOITATION	39 896 266
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	
+ Eléments extraordinaires (produits)	
- Eléments extraordinaires (charges)	-153 068
RESULTAT AVANT IMPOT	39 896 266
-Impots sur les resultats et assimilés	-9 958 741
EXEDENT DES PRODUITS SUR LES CHARGES OU INSUFISANCE DES PRODUITS SUR LES CHARGES	29 784 457

HORS BILAN AU 31 décembre 2014

En milliers de Dinars	Déc - 14
ENGAGEMENTS	
ENGAGEMENTS DONNES :	1 201 719 003
Engagements de financement en faveur des institutions financières	25 797 563
Engagements de financement en faveur de la clientèle	328 584 847
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	568 253 621
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	279 082 972
Autres engagements donnés	
ENGAGEMENTS REÇUS :	1 096 270 618
Engagements de financement reçus des institutions financières	
Engagements de garantie reçus des institutions financières	530 975 045
Autres engagements reçus	565 295 573

الملحق رقم 02: القوائم المالية لسنة 2015

Bilan au 31 décembre 2015 En milliers de Dinars

ACTIF	Déc - 15
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux.	325 840 983
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	219
Actifs financiers disponibles à la vente	234 935 457
Prêts et créances sur les institutions financières	503 338 888
Prêts et créances sur la clientèle	1 515 052 812
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 819
Impôts courants - Actif	9 352 557
Impôts différés - Actif	765 351
Autres actifs	29 769 699
Comptes de régularisation	44 652 322
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	19 477 640
Immeubles de placement	
Immobilisations nettes corporelles	21 621 980
Immobilisations incorporelles nettes	229 492
Ecart d'acquisition	
TOTAL DE L'ACTIF	2 719 081 219

PASSIF	Déc - 15
Banque centrale	
Dettes envers les institutions financières	419 633 547
Dettes envers la clientèle	1 732 218 308
Dettes représentées par un titre	19 020 482
Impôts courants - Passif	12 143 540
Impôts différés - Passif	533 280
Autres passifs	107 120 613
Comptes de régularisation	64 619 063
Provisions pour risques et charges	33 960 614
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements	
Fonds pour risques bancaires généraux	91 380 217
Dettes subordonnées	14 000 000
Capital	41 600 000
Primes liées au capital	
Réserves	131 029 808
Ecart d'évaluation	2 458 804
Ecart de réévaluation	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	29 537 515
TOTAL DU PASSIF	2 719 081 219

Compte de résultats de l'exercice 2015

En milliers de Dinars	Déc - 15
+ Intérêts et produits assimilés	140 202 778
- Intérêts et charges assimilées	-25 634 023
+ Commissions (produits)	2 060 095
- Commissions (charges)	-156 343
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	22
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	35 661
+ Produits des autres activités	153 871
- Charges des autres activités	-20 814
PRODUIT NET BANCAIRE	116 641 247
- Charges générales d'exploitation	-18 353 445
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	-1 377 532
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	41 703 274
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	-59 647 052
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4 440 056
RESULTAT D'EXPLOITATION	41 703 274
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	
+ Eléments extraordinaires (produits)	
- Eléments extraordinaires (charges)	
RESULTAT AVANT IMPOT	41 703 274
-Impots sur les resultats et assimilés	-12 165 759
EXEDENT DES PRODUITS SUR LES CHARGES OU INSUFISANCE DES PRODUITS SUR LES CHARGES	29 537 515

HORS BILAN AU 31 décembre 2015

En milliers de Dinars	Déc - 15
ENGAGEMENTS	
ENGAGEMENTS DONNES :	1 129 826 423
Engagements de financement en faveur des institutions financières	6 080 789
Engagements de financement en faveur de la clientèle	332 213 411
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	508 441 444
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	283 090 779
Autres engagements donnés	
ENGAGEMENTS REÇUS :	1 108 724 815
Engagements de financement reçus des institutions financières	
Engagements de garantie reçus des institutions financières	543 429 242
Autres engagements reçus	565 295 573

الملحق رقم 03: القوائم المالية لسنة 2016 – 2017

BNA البنك الوطني الجزائري Banque Nationale d'Algérie

BILAN Au 31 /12/ 2017

En milliers de DA

ACTIF	Déc-17	Déc-16
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	298 863 421	305 734 845
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	250	238
Actifs financiers disponibles à la vente	265 053 415	788 082 331
Prêts et créances sur les institutions financières	277 338 367	166 797 057
Prêts et créances sur la clientèle	1 622 181 004	1 384 912 137
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	194 043 819	14 043 819
Impôts courants - Actif	11 176 286	10 929 186
Impôts différés - Actif	611 969	715 320
Autres actifs	38 681 034	78 034 835
Comptes de régularisation	75 070 175	49 986 094
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	23 741 477	22 813 283
Immeubles de placement		
Immobilisations nettes corporelles	21 791 299	21 150 516
Immobilisations incorporelles nettes	140 856	171 517
Ecart d'acquisition		
TOTAL DE L'ACTIF	2 828 633 272	2 843 371 17

En milliers de DA

PASSIF	Déc-17	Déc-16
Banque centrale	-	340 355 168
Dettes envers les institutions financières	158 992 098	195 741 959
Dettes envers la clientèle	1 834 455 739	1 673 844 881
Dettes représentées par un titre	16 428 533	14 245 846
Impôts courants - Passif	11 273 229	12 418 096
Impôts différés - Passif	536 812	535 633
Autres passifs	110 962 924	140 671 583
Comptes de régularisation	104 668 088	79 065 313
Provisions pour risques et charges	30 045 156	38 172 236
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	102 041 054	92 063 068
Dettes subordonnées	194 000 000	14 000 000
Capital	41 600 000	41 600 000
Primes liées au capital		
Réserves	178 987 219	155 567 323
Ecart d'évaluation	-5 169 755	-6 155 252
Ecart de réévaluation	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	29 986 747	31 419 896
TOTAL DU PASSIF	2 828 633 27	2 843 371 17

« Ces chiffres ont été certifiés et approuvés par l'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires »

HORS BILAN Au 31 /12/ 2017

En milliers de DA

ENGAGEMENTS	Déc-17	Déc-16
ENGAGEMENTS DONNES	09 160 776	873 976 119
Engagements de financement en faveur des institutions financières	8 383 244	10 451 808
Engagements de financement en faveur de la clientèle	453 177 269	274 487 762
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	181 193 033	317 972 415
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	266 397 230	271 063 134
Autres engagements donnés		
ENGAGEMENTS REÇUS	909 258 121	995 757 495
Engagements de financement reçus des institutions financières		
Engagements de garantie reçus des institutions financières	343 962 949	430 461 923
Autres engagements reçus	565 295 573	565 295 572

الملحق رقم 04: القوائم المالية لسنتي 2018 – 2019

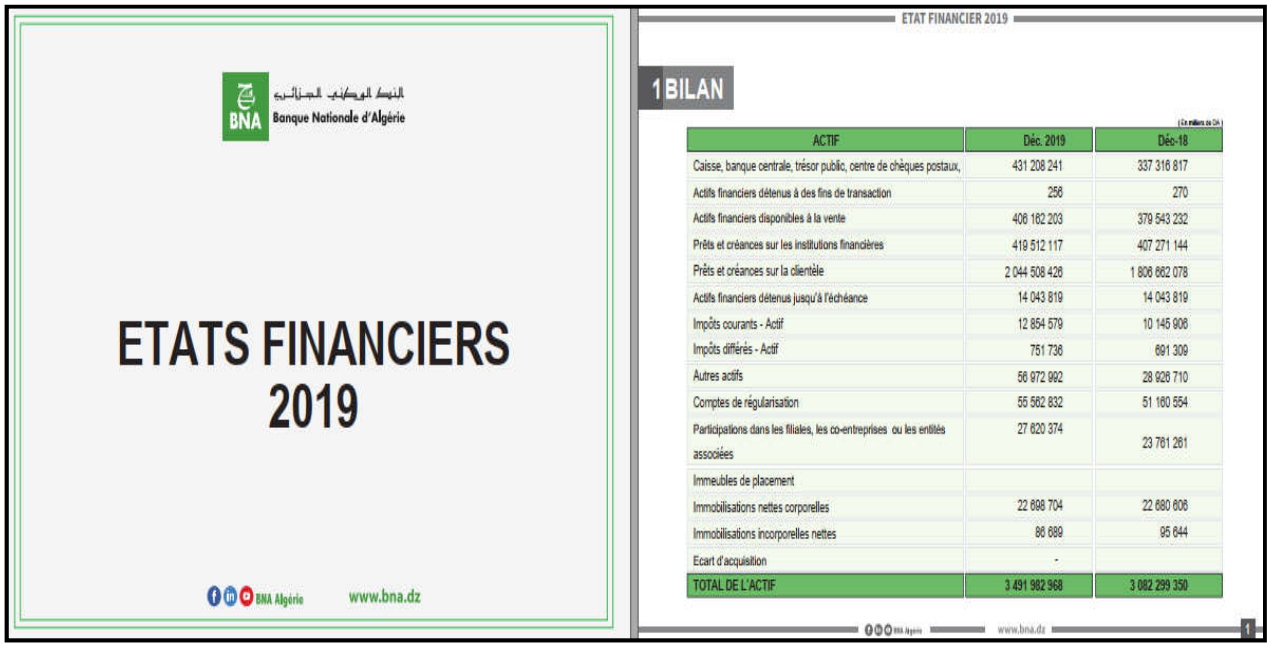

الرئيسة الوطنية الجزائرية
Banque Nationale d'Algérie

ETATS FINANCIERS 2019

BNA Algérie www.bna.dz

ETAT FINANCIER 2019

1 BILAN

(En milliers de DA)

ACTIF	Déc. 2019	Déc-18
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	431 208 241	337 316 817
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	256	270
Actifs financiers disponibles à la vente	406 162 203	379 543 232
Prêts et créances sur les institutions financières	419 512 117	407 271 144
Prêts et créances sur la clientèle	2 044 508 426	1 806 662 078
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 819	14 043 819
Impôts courants - Actif	12 854 579	10 145 906
Impôts différés - Actif	751 736	691 309
Autres actifs	56 972 992	28 926 710
Comptes de régularisation	55 562 832	51 160 554
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	27 620 374	23 761 261
Immeubles de placement		
Immobilisations nettes corporelles	22 698 704	22 680 606
Immobilisations incorporelles nettes	86 689	95 644
Ecart d'acquisition	-	
TOTAL DE L'ACTIF	3 491 982 968	3 082 299 350

PASSIF	Déc-19	Déc-18
Banque centrale	-	-
Dettes envers les institutions financières	454 327 409	243 452 186
Dettes envers la clientèle	2 103 524 686	1 982 925 888
Dettes représentées par un titre	22 641 228	18 685 078
Impôts courants - Passif	9 365 385	14 282 865
Impôts différés - Passif	537 603	537 377
Autres passifs	139 136 132	117 077 585
Comptes de régularisation	103 619 975	70 894 144
Provisions pour risques et charges	32 089 934	30 088 761
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	119 838 510	108 112 786
Dettes subordonnées	207 485 319	208 002 425
Capital	150 000 000	150 000 000
Primes liées au capital		
Réserves	114 406 150	90 573 966
Ecart d'évaluation	(3 876 988)	-7 991 301
Ecart de réévaluation	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	19 064 195	35 832 184
TOTAL DU PASSIF	3 491 982 968	3 082 299 350

2 HORS BILAN

(En milliers de DA)

ENGAGEMENTS	Déc-19	Déc-18
ENGAGEMENTS DONNES		979 354 019
Engagements de financement en faveur des institutions financières	1 050 975 866	9 266 640
Engagements de financement en faveur de la clientèle	8 103 474	540 106 873
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	668 134 124	170 956 732
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	105 886 843	259 023 774
Autres engagements donnés	268 851 415	
ENGAGEMENTS REÇUS	852 575 372	871 072 533
Engagements de financement reçus des institutions financières		
Engagements de garantie reçus des institutions financières	287 279 799	305 777 260
Autres engagements reçus	565 295 573	565 295 273

3 COMPTES DE RÉSULTATS

(En milliers de DA)

INTITULE	Déc. 2019	déc-18
+ Intérêts et produits assimilés	139 568 406	138 968 599
- Intérêts et charges assimilées	-48 691 575	-46 126 938
+ Commissions (produits)	2 153 578	2 111 057
- Commissions (charges)	- 16 502	-56 129

الملحق رقم 05: مخرجات برنامج SPSS 26

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Sum	Mean	Std. Deviation
مستوى ونوعية اشراف مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه	10	3.00	5.00	40.00	4.0000	.66667
كفاءة وقدرة القائمين على الإدارة	10	3.00	5.00	40.00	4.0000	.66667
القدرة على التخطيط وإدارة المخاطر	10	3.00	5.00	35.00	3.5000	.84984
فعالية نظم المعلومات	10	2.00	4.00	34.00	3.4000	.69921
كفاية نظم الرقابة الداخلية	10	2.00	5.00	35.00	3.5000	.84984
كفاءة واستقلالية المراجعة الداخلية	10	2.00	5.00	33.00	3.3000	.82327
الالتزام بالقوانين والتعليمات	10	2.00	5.00	42.00	4.2000	1.13529
الاستجابة لتوجيهات السلطة الرقابية ومراقبة الحسابات	10	3.00	5.00	43.00	4.3000	.82327
توافر كوادر مناسبة وتركز السلطة من عدمه	10	2.00	5.00	39.00	3.9000	1.19722
ملائمة سياسة الأجور ومعاملات المديرين وكبار السن	10	2.00	5.00	42.00	4.2000	1.13529
Valid N (listwise)	10					

Statistics

		مستوى ونوعية اشراف مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه	كفاءة وقدرة القائمين على الإدارة	القدرة على التخطيط وإدارة المخاطر	فعالية نظم المعلومات	كفاية نظم الرقابة الداخلية	كفاءة واستقلالية المراجعة الداخلية	الالتزام بالقوانين والتعليمات	الاستجابة لتوجيهات السلطة الرقابية ومراقبة الحسابات	توافر كوادر مناسبة وتركز السلطة من عدمه	ملائمة سياسة الأجور ومعاملات المديرين وكبار السن
N	Valid	10	10	10	10	10	10	10	10	10	10
	Missing	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Percentiles	25	3.7500	3.7500	3.0000	3.0000	3.0000	3.0000	3.0000	3.7500	3.0000	3.0000
	50	4.0000	4.0000	3.0000	3.5000	3.5000	3.0000	5.0000	4.5000	4.0000	5.0000
	75	4.2500	4.2500	4.2500	4.0000	4.0000	4.0000	5.0000	5.0000	5.0000	5.0000

مستوىونوعيةاشرافمجلسالإدارةأواللجانالمنبثقةعنه

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	جيدة	2	20.0	20.0	20.0
	جيدةجدا	6	60.0	60.0	80.0
	ممتازة	2	20.0	20.0	100.0
	Total	10	100.0	100.0	

كفائةوقدرةالقائمينعلىالإدارة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	جيدة	2	20.0	20.0	20.0
	جيدةجدا	6	60.0	60.0	80.0
	ممتازة	2	20.0	20.0	100.0
	Total	10	100.0	100.0	

المقدرةعلىالتخطيطوإدارةالمخاطر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	جيدة	7	70.0	70.0	70.0
	جيدةجدا	1	10.0	10.0	80.0
	ممتازة	2	20.0	20.0	100.0
	Total	10	100.0	100.0	

فعاليةنظمالمعلومات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	متوسطة	1	10.0	10.0	10.0
	جيدة	4	40.0	40.0	50.0
	جيدةجدا	5	50.0	50.0	100.0
	Total	10	100.0	100.0	

كفايةنظمالرقابةالداخلية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	متوسطة	1	10.0	10.0	10.0
	جيدة	4	40.0	40.0	50.0
	جيدةجدا	4	40.0	40.0	90.0
	ممتازة	1	10.0	10.0	100.0
	Total	10	100.0	100.0	

كفتيةواستقلاليةالمراجعةالداخلية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	متوسطة	1	10.0	10.0	10.0
	جيدة	6	60.0	60.0	70.0
	جيدةجدا	2	20.0	20.0	90.0
	ممتازة	1	10.0	10.0	100.0
	Total	10	100.0	100.0	

الالتزامبالقوانينوالتعليمات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	متوسطة	1	10.0	10.0	10.0
	جيدة	2	20.0	20.0	30.0
	جيدةجدا	1	10.0	10.0	40.0
	ممتازة	6	60.0	60.0	100.0
	Total	10	100.0	100.0	

الاستجابةلتوجيهاتالسلطةالرقابيةومراقبةالحسابات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	جيدة	2	20.0	20.0	20.0
	جيدةجدا	3	30.0	30.0	50.0
	ممتازة	5	50.0	50.0	100.0
	Total	10	100.0	100.0	

الملحق رقم 06: يمثل استمارة الاستبيان

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة العربي التبسي – تبسة –

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص : نقدي و بنكي

موضوع الاستبيان : استبيان عن كفاءة الإدارة

دراسة ميدانية بالبنك الوطني الجزائري BNA

الأخ المشارك في هذا الاستبيان

حتى يتم تحقيق الفائدة المرجوة من هذا الاستبيان فاننا نأمل منكم ابداء أرائكم من خلال الاجابة الدقيقة الصريحة على الأسئلة الواردة و نرجو من حضارتكم التكرم بالمساعدة في استفتاء الاستبيان بعناية لما له من اهمية في المساعدة على كفاءة الادارة .

إعداد الطلبة :

بشيشي عفراء

تحت إشراف:

شنن نبيل

السنة الجامعية : 2021 -2022

الملاحق

أرجوا منكم الإجابة على الاستبيان بوضع علامة X :

كفاءة الإدارة	ممتاز	جيد جدا	جيدة	متوسطة	ضعيفة
مستوى و نوعية اشراف مجلس الادارة أو اللجان المنبثقة عنه.					
كفاءة و قدرة القائمين على الادارة					
المقدرة على التخطيط و ادارة المخاطر .					
فعالية نظم المعلومات .					
كفاية نظم الرقابة الداخلية .					
كفاية و استقلالية المراجعة الداخلية .					
الالتزام بالقوانين و التعليمات .					
الاستجابة لتوجيهات السلطة الرقابية و مراقبة الحسابات .					
توافر كوادر مناسبة و تركز السلطة من عدمه .					
ملائمة سياسة الأجور و معاملات المديرين و كبار السن .					